اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي

2022

اتحاد شركات الاستثمار

UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير السنوي 2022

حضرة صاحب السمو

الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو

الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ/ أحمد نواف الأحمد الجابر الصباح

اتحاد شركات الاستثمار

UNION OF INVESTMENT COMPANIES

المحتويـــات

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد	7
كلمة مجلس الإدارة	9
التقرير الإداري:	13
- اتحاد شركات الاستثمار	15
أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد	15
ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد	22
ثالثاً: مشاركات مجتمعية	35
رابعاً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار "المستثمر"	36
خامساً: مؤتمرات	36
سادساً: مشاركات ولقاءات	40
- مركز دراسات الاستثمار	61
مقدمة	63
أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار	64
ثانياً: ورش العمل	80
ثالثاً: محاضرات وندوات عامة	82
رابعاً: فعاليات تدريبية نظمتها جهات أخرى	83
- التقرير المالي	85

أعضاء مجلس إدارة الاتحاد

صالح صالح السلمي
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله حمد التركيت
نائب رئيس مجلس الإدارة

فيصل منصور صرخوه
أمين السر
وعضو مجلس الإدارة

عبدالله محمد حمود الشطي
أمين الصندوق
وعضو مجلس الإدارة

بدر ناصر السبيعي
عضو مجلس الإدارة

عيسى خالد العيسى
عضو مجلس الإدارة

فهد عبدالرحمن المخيزيم
عضو مجلس الإدارة

دخيل عبدالله الدخيل
عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالله السعد
عضو مجلس الإدارة

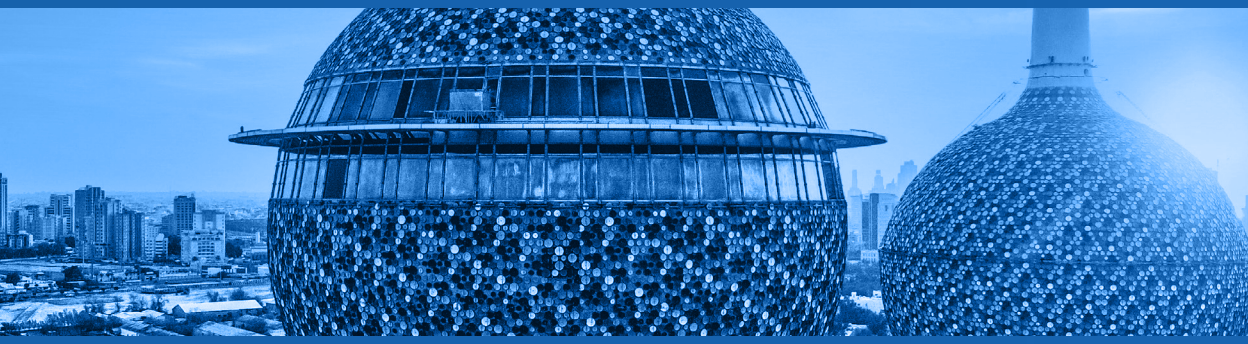

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

كلمة مجلس الإدارة

كلمة مجلس الإدارة

يسعدني وإخواني أعضاء مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار أن نقدم إليكم تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31، والذي نختصر فيه عاماً من السعي على مختلف الأصعدة والجهود التي تم بذلها من قبل الاتحاد لما فيه الصالح لبيئة الأعمال في دولة الكويت، وبما يصب في دعم جهود التنمية المنشودة، وصولاً إلى التأثير الإيجابي على اقتصادنا الوطني.

لقد دأب منذ تأسيسه على السعي للمساهمة في تطوير قطاع الاستثمار من خلال العمل على ترجمة أهدافه بما يخدم القطاع في مختلف القضايا التي تواجه شركات الاستثمار، وكذلك المتابعة والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، بما يرعى وينظم مصالح أعضائه والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في كافة الأمور المتعلقة بشئونهم المشتركة وفقاً للقانون، ومن هذا المنطلق تنوعت وتعددت مبادرات الاتحاد تجاه المستجدات التي تطال عمل شركات الاستثمار، وبصفة خاصة ما يتم طرحه من هيئة أسواق المال، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: نموذج إفصاح المطلعين، حيث كان هناك تجاوب من الهيئة بتعديل هيكل البيانات والمعلومات التي يحتوي عليها نموذج إفصاح المطلعين في كل الشركات المدرجة، وذلك للمصلحة العامة، وحفاظاً على الخصوصية المالية لأعضاء مجالس الإدارات وغيرهم من المطلعين في الشركات، أيضاً موضوع التسجيل العقاري للشركات التي يساهم فيها غير كويتيين، والذي يتابعه الاتحاد مع الهيئة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل، وكذلك تغيير تصنيف الشركات لدى الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة التجارة والصناعة بما يؤثر سلباً على كيانات وأعمال الشركات، ولا يزال الاتحاد يتابع هذه الموضوعات وغيرها من مستجدات وقضايا.

ومن الجدير بالذكر كما سيرد تفصيلاً في هذا التقرير ما يقوم به الاتحاد من دعم لشركاته الأعضاء ليس فقط محلياً، بل أيضاً عالمياً من خلال عقد لقاءات مع ممثلي السفارات الأجنبية والترويج لأنشطة الشركات الأعضاء وفتح آفاق استثمارية جديدة، وإتاحة الفرصة للشركات الأعضاء للمشاركة في اجتماعات ولقاءات متبادلة مع ممثلي شركات الاستثمار الأجنبية الرائدة في مجالات متنوعة في مختلف أنحاء العالم، وكذلك التواصل مع جهات دولية مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والاستفادة من الخدمات، وإطلاع الشركات الأعضاء على أهم القضايا الاقتصادية والاستثمارية الدولية، والاستماع إلى رأي الخبراء.

وإذ نؤكد أن الاتحاد لم يكن ليتمكن من أداء هذا الدور الفاعل بدون تكاتف جهود مجلس الإدارة واللجان العاملة في الاتحاد والشركات الأعضاء، وكذلك بالتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في الدولة، ومنها: مجلس الأمة، مجلس الوزراء، هيئة أسواق المال، وزارة التجارة والصناعة، غرفة تجارة وصناعة الكويت، الهيئة العامة للقوى العاملة، بورصة الكويت، فإننا نتوجه بخالص الشكر والتقدير لأصحاب تلك الجهود والمساعي على تعاونهم مع الاتحاد.

من جانب آخر، ومن منطلق دعم الاتحاد للكوادر العاملة في قطاع الاستثمار، فقد واصل الاتحاد من خلال ذراعه التدريبي مركز دراسات الاستثمار، العمل على تنمية قدرات ومهارات العاملين في الشركات، وبصفة خاصة الكوادر الوطنية، من خلال الفعاليات التدريبية التي قدمها على مدار عام 2022.

وختاماً، أدعو المولى العلي القدير أن يحفظ الكويت وشعبها في ظل العهد الجديد والرؤية الجديدة والقيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه، وسمو ولي عهده الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الجابر الصباح في إدارة البلاد نحو التطوير المنشود، والذي يعود بالخير والاستقرار على وطننا العزيز.

صالح صالح السلمي
رئيس مجلس الإدارة

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير الإداري

اتحـاد شركـات الاستثمـار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

أولاً: اللجان العاملة في الاتحاد:

يتوجه اتحاد شركات الاستثمار بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجان العاملة في الاتحاد، حيث يتقدم الاتحاد بالتقدير لتطوعهم لتقديم الرأي الفني والمشورة، كل في تخصصه، فقد عقدوا العديد من الاجتماعات التي تطلبت بذل الجهد والوقت. والاتحاد وإذ يثمن تلك الجهود، ليتمنى لهم التوفيق والسداد.

اللجان الدائمة:

1- لجنة السياسات الاقتصادية

تتكون لجنة السياسات الاقتصادية من السادة التالية أسمائهم:

- **السيد/ عبدالله حمد التركيت** — نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد — **(رئيس اللجنة)**
- **السيد/ عبدالله محمد الشطي** — أمين الصندوق وعضو مجلس إدارة الاتحاد — **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ دخيل عبدالله الدخيل** — عضو مجلس إدارة الاتحاد — **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ محمد عبدالله السعد** — عضو مجلس إدارة الاتحاد — **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ جراح وليد الناصر** — نائب الرئيس - إدارة الثروات - كامكو إنفست — **(عضو اللجنة)**
- **الشيخ/ حمود صلاح الصباح** — رئيس المكتب الحكومي - شركة المركز المالي الكويتي — **(عضو اللجنة)**
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** — نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة - اتحاد شركات الاستثمار — **(مقرر)**

يشمل نطاق عمل اللجنة ما يلي:

- تقديم المقترحات والتوصيات بشأن السياسات الاقتصادية والاستثمارية العامة للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، ويكون ذلك من خلال التواجد بشكل قريب من الحدث وعقد ندوات لطرح تلك المواضيع أو نشر رأي الاتحاد في الصحف المحلية أو أي وسيلة إعلام أخرى.

- تعزيز تعاون الاتحاد مع الجهات الرقابية وبورصة الكويت للأوراق المالية وكذلك شركات الاستثمار، ويكون ذلك بعقد لقاءات تشاورية ومراجعة التعاميم والقرارات التي تصدر عنها لتقديم المقترحات للارتقاء بكفاءة أسواق المال وتحسين بيئة الأعمال.
- تقديم أفكار ورؤى بشأن أدوات ومنتجات استثمارية جديدة، والتي من شأنها أن تجذب رؤوس أموال جديدة تواكب التغيرات التي يشهدها قطاع الاستثمار ولتطوير عمل أسواق المال.
- تعزيز الثقة بالاقتصاد المحلي وأسواق المال، وذلك من خلال مزيد من التعاون والتقارب مع الجهات الرقابية ذات الصلة وعقد ندوات وورش عمل حول التطورات الإيجابية في السوق لإظهار الإجراءات والظواهر الإيجابية مثل القوانين الجديدة وزيادة التداولات اليومية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية وتأثير ذلك في تعزيز الثقة بالأسواق، ولرفع مستوى الوعي لدى المتداولين في الأسواق.
- فتح آفاق للتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية للتعرف على آخر التطورات التي طرأت على التكنولوجيا المالية وكيفية استقطاب هذه التكنولوجيا لشركاتنا وأسواق المال لدينا لتحسين وتطوير أعمال شركات الاستثمار.
- التعاون مع مركز دراسات الاستثمار لدى الاتحاد واقتراح خطط لدعم برامج مهنية متخصصة وورش العمل لتنمية الكوادر البشرية لدى شركات الاستثمار، خاصة تلك المنضوية تحت مظلة الاتحاد.
- تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، وتعزيز فكرة أن شركات الاستثمار شريك مع القطاع الحكومي لتفعيل برامج الخصخصة وأن تكون مستشاراً للحكومة في هذا المجال لما لديها من إمكانات تمكنها من القيام بهذا الدور، وتبيان كيف أن الخصخصة تعمل على خلق فرص وظيفية للعمالة الوطنية.

2- لجنة الإعلام والتسويق

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- **السيد/ عبدالله حمد التركيت**
  نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد **(رئيس اللجنة)**
- **السيد/ دخيل عبدالله الدخيل**
  عضو مجلس إدارة الاتحاد **(عضو اللجنة)**
- **السيدة/ ابتهاج عبدالعزيز مساعد الرومي**
  نائب رئيس أول - إدارة التسويق والعلاقات العامة – شركة الاستثمارات الوطنية **(عضو اللجنة)**
- **السيدة/ حصه حمد العميري**
  مساعد مدير الاستثمار – شركة أصول للاستثمار **(عضو اللجنة)**
- **السيدة/ سارة جاسم المكيمي**
  مدير العلاقات العامة والتسويق – شركة الصفاة للاستثمار **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ طارق أحمد عبدالعزيز أحمد الجاسم**
  رئيس القطاع التنفيذي - العلاقات العامة - التسويق وعلاقات المستثمرين - الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ مصطفى نجيب زنتوت**
  رئيس إدارة التسويق وعلاقات المستثمرين - كامكو إنفست **(عضو اللجنة)**
- **السيدة/ فدوى عادل درويش**
  نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة - اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تسويق الاتحاد وقطاع الاستثمار داخل وخارج دولة الكويت.
- متابعة تنفيذ السياسات والأنظمة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة واللجان التابعة له والخاصة بالتسويق للقطاع وسياسته الإعلامية.
- تعزيز أواصر التجانس والتناغم بين أعضاء الاتحاد وتبادل الخبرات بما يخدم مصالح الاتحاد، وذلك من خلال لقاءات وأنشطة علمية واجتماعية.
- رسم خطط الإعلام والتسويق وعرضها على مجلس الإدارة لاعتمادها.
- اقتراح ندوات أو مؤتمرات بما يخدم مصالح الأعضاء والقطاع.
- المساهمة في طرح أنشطة للنشر للتعريف بالاتحاد وأنشطته.

- التقارب مع وسائل الإعلام لما لذلك من انعكاس لعملها ومقالاتها على الاتحاد والقطاع.
- التعريف بنشاط الاتحاد: إيجاد وسيلة في التعريف الصحيح بنشاط الاتحاد لكسب رضى الجمهور المستهدف.
- البحث وجمع المعلومات: متابعة بحوث الرأي والاستطلاع عن الجهات المشابهة لعمل الاتحاد ومنتجاتها وجماهيرها.
- الاتصال: توفير قنوات الاتصال المناسبة في الاتجاهين من الاتحاد إلى الجماهير ومن الجماهير إلى الاتحاد إما عن طريق الاتصال الشخصي أو الاتصال الجماهيري.
- تخطيط برامج التسويق الإعلامي وتنفيذه: وضع خطط وقائية وعلاجية لتحسين صورة الاتحاد الذهنية لدى الجماهير وتقسيمها إلى خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى.
- التقييم: تقييم البرامج والخطط المعتمدة أثناء التنفيذ وبعد التنفيذ.
- المتابعة: متابعة كل ما يُنشر عن الاتحاد في وسائل الإعلام المختلفة والرد عليها في حالة الضرورة وأرشفة تلك البيانات للرجوع إليها.
- التقارير: رفع تقارير عن عمل اللجنة إلى مجلس إدارة الاتحاد بصورة نصف سنوية.

3- لجنة مركز دراسات الاستثمار

تتكون اللجنة من السادة التالية أسمائهم:

- **السيد/ فيصل منصور صرخوه** (رئيس اللجنة)
  أمين السر وعضو مجلس إدارة الاتحاد
- **السيد/ صالح صالح السلمي** (عضو اللجنة)
  رئيس مجلس إدارة الاتحاد
- **السيد/ فهد عبدالرحمن المخيزيم** (عضو اللجنة)
  عضو مجلس إدارة الاتحاد
- **السيد/ دخيل عبدالله الدخيل** (عضو اللجنة)
  عضو مجلس إدارة الاتحاد
- **السيد/ محمد عبدالله السعد** (عضو اللجنة)
  عضو مجلس إدارة الاتحاد
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** (مقرر)
  نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة - اتحاد شركات الاستثمار

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- تشكيل الجهاز التنفيذي للمركز.
- الإشراف العام على أنشطة وأعمال المركز.
- اعتماد الخطة السنوية للمركز.
- تعتبر اللجنة هي جهة اتصال وتنسيق مع مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار.
- تحديد المرتبات والمكافآت التي يتلقاها أعضاء الجهاز التنفيذي للمركز.

4- اللجنة القانونية

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- **السيد/ صالح صالح السلمي**
  رئيس مجلس إدارة الاتحاد **(رئيس اللجنة)**
- **السيد/ بدر ناصر السبيعي**
  عضو مجلس إدارة الاتحاد **(نائب رئيس اللجنة)**
- **السيد/ أحمد أمين علي**
  مدير أول – الإدارة القانونية والالتزام
  مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ د. عبدالحميد منصور عبدالعظيم**
  مستشار قانوني – الشركة الكويتية للاستثمار **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ عبدالمسيح عبدالملاك لبيب**
  رئيس الإدارة القانونية لشركات المجموعة – شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة (إيفا) **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ عمرو محمد حافظ**
  نائب أول/ رئيس الدائرة القانونية – شركة المركز المالي الكويتي **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ مصطفى فتحي أحمد**
  نائب رئيس الإدارة القانونية – كامكو إنفست **(عضو اللجنة)**
- **السيدة/ فدوى عادل درويش**
  نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- مناقشة الأمور القانونية المطروحة من مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة، أو ما يتم بحثه أو يرى بحثه.
- تقديم المشورة القانونية لمجلس الإدارة لما يُطرح عليها من أمور.
- تقديم المبادرات القانونية لما يتم تداوله في الأسواق المالية.
- إعداد الدراسات القانونية والمرافعات نيابة عن الاتحاد متى ما طُلب ذلك.

5- لجنة الوسطاء

تتكون اللجنة من ممثلين عن الشركات والجهات الممثلة في الاتحاد، كما يأتي:

- **السيد/ صالح صالح السلمي**
  رئيس مجلس إدارة الاتحاد **(رئيس اللجنة)**
- **السيد/ عبدالله حسين الرومي**
  نائب الرئيس التنفيذي لشئون العلاقات العامة والقانونية – شركة الشرق للوساطة المالية **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ فيصل محمد خليفة الدريعي**
  المدير العام – شركة المجموعة المالية هيرمس إيفا للوساطة المالية **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ محمد ناصر سليمان الغملاس**
  نائب الرئيس التنفيذي – شركة كي أي سي للوساطة المالية **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ هاني ثابت مجلع مكله**
  الرئيس التنفيذي بالتكليف – شركة الوسيط للأعمال المالية **(عضو اللجنة)**
- **السيد/ سلطان منصور النصار**
  رئيس قطاع التداول المحلي – شركة كفيك للوساطة المالية **(عضو اللجنة)**
- **السيدة/ فدوى عادل درويش**
  نائب الأمين العام ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة – اتحاد شركات الاستثمار **(مقرر)**

ويُعهد إلى اللجنة ما يلي:

- مراجعة ووضع الملاحظات على برنامج «الوسيط المؤهل» وتقديمها إلى هيئة أسواق المال.
- العمل على دعوة كل شركات الوساطة وتشجيعهم للانضمام لعضوية الاتحاد، وذلك لكسب دعم أكبر لمطالبهم.
- إبراز أهمية دور الوسيط في أسواق المال.
- التواصل مع هيئة أسواق المال لرفع وجهة نظر الوسطاء والاجتماع معهم.
- تطوير أدوات السوق بحيث يكون للوسطاء عدد من الأدوات لعرضها على عملائهم مثل (المارجن).
- تقديم الدورات التدريبية خاصة تلك المطلوبة من الهيئة، بالإضافة إلى دورات توعوية للمساهمة في رفع كفاءة الوسطاء في مجال قراءة وتحليل القوائم المالية، وفهم المعايير والميزانيات ومفردات الميزانية.

ثانياً: الدور الاستشاري للاتحاد:

انطلاقاً من الدور الفاعل والحيوي لاتحاد شركات الاستثمار في قطاع الاستثمار وتفعيلاً للدور الاستشاري للاتحاد والذي هو من أهم الأهداف المنوطة به، قام مجلس إدارة الاتحاد وبالتنسيق مع اللجان المختصة والأمانة العامة بتقديم الرؤى والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها، والمعنية في عمل قطاع الاستثمار، وذلك بدعوة من الجهات المعنية في الدولة أو بمبادرات من الاتحاد.

وفي الإطار لم يغفل الاتحاد استطلاع رأي الشركات الأعضاء فيما عرض عليه من مسودات القرارات والقوانين، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثلي الشركات الأعضاء.

هيئة أسواق المال:

- **تغيير تصنيف شركات الاستثمار إلى «تجارة ومطاعم» وتخفيض فئاتهم.**

واصل اتحاد شركات الاستثمار مساعيه لتعديل تصنيف شركات الاستثمار إلى فئة أولى لدى الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة التجارة والصناعة، وقد خاطب الاتحاد هيئة أسواق المال بتاريخ 2022/01/06 لمطالبة الهيئة بالتدخل السريع والفوري لدى الجهات الحكومية المعنية بعملية تصنيف أنشطة الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة لوضع الأمور في نصابها الصحيح حفاظاً على سمعة الاقتصاد الكويتي ومصالح الأشخاص المرخص لهم.

- **التسجيل العقاري للشركات التي يساهم فيها غير كويتيين.**

كذلك واصل الاتحاد جهوده بشأن المشاكل التي تواجه الشركات المدرجة التي يساهم فيها غير كويتيين عند تسجيل العقارات، حيث قام الاتحاد بمخاطبة هيئة أسواق المال بتاريخ 2022/02/02 لإلقاء الضوء على عدد من الحالات العملية لبعض الشركات التي واجهت هذه المشكلة عند شراء وتسجيل عقارات استثمارية وتجارية.

وقد أكد الاتحاد على أنه قد بات من الضروري تطوير التشريعات القانونية بخصوص ما يتعلق بنظام تملك غير الكويتيين للعقارات والذي صدر قبل 42 عاماً، خاصةً مع تزايد وتيرة الأعمال التجارية وتوسع الاقتصاد الوطني، وإتاحة نظام التداول في البورصة لغير الكويتيين بيع وشراء الأسهم، وهذا يعني بالتبعية إمكانية قيام غير الكويتي بتملك أسهم الشركات المدرجة، عقارية أو غير عقارية، فضلاً عن تملك وحدات بالصناديق الاستثمارية العقارية، وبالتالي حرمان تلك الشركات والصناديق الاستثمارية من تسجيل أي عقار داخل الكويت والتأثير على أعمال الشركات المدرجة في بورصة الكويت، كما أن من شأن هذا التوجه إصابة الصناديق العقارية المدرّة للدخل (المتداولة) REITS بالشلل التام وانتفاء الغرض من طرحها بالبورصة. كما لا يخفى ما لهذا التوجه من آثار سلبية على الاستثمارات الأجنبية ومغادرتها السوق الكويتي وبالتالي التأثير المباشر على فرص ترقي بورصة الكويت وتضمينها في المؤشرات العالمية.

كما أكد الاتحاد على متابعة الأمر من خلال كتابة إلى هيئة أسواق المال بتاريخ 2022/02/08، حيث قدم حالات عملية على بعض الشركات التي واجهت مشكلة تسجيل عقاراتها لدى وزارة العدل.

بتاريخ 2022/03/07 قام الاتحاد بمخاطبة كافة الشركات لإعلامهم أنه وبعد تواصله مع كل من: معالي السيد/ فهد مطلق نصار الشريعان – وزير التجارة والصناعة، والسيد/ الدكتور أحمد عبدالرحمن الملحم – رئيس مجلس المفوضين – المدير التنفيذي – هيئة أسواق المال، واللذان قاما بمخاطبة معالي السيد/ جمال هاضل سالم الجلاوي – وزير العدل ووزير الدولة لشئون تعزيز النزاهة، حيث أفاد بأن

هـذا الكلام ينافـي الواقع، مؤكـداً أنه في حـال مواجهة أي من شـركات الاسـتثمار أو الشـركات العقاريـة لهذه المشـكلة فـي إدارة التسـجيل العقـاري بـوزارة العدل، فسـيقوم هو شـخصياً بالتدخل لتذليـل هذه المشـكلة حـال علمه بها.

وبناء على ذلك، طالب الاتحاد الشـركات بمباشـرة عمليات التسـجيل العقـاري، وفي حال واجهتهـم هـذه المشـكلة، التواصل مـع الاتحـاد لمتابعة الأمر، مـع تأكيـد أن الاتحاد كعادتـه لن يألو جهـداً في التنسـيق لما فيـه الصالح العـام لكافة الأطـراف المعنية.

- **متطلبات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.**

عمـل الاتحاد علـى مواصلة التنسـيق مع هيئة أسـواق المال بشـأن عمليـات الإفصاح عن المعلومـات الجوهريـة، حيث خاطب الاتحـاد الهيئـة بتاريـخ 2022/02/07 للتأكيد على ضـرورة تحديد المعلومـات الجوهرية المطلوب الإفصاح عنهـا، وكذلك ترك بعض الأمـور لكل شـركة لتحديدهـا في سياسـتها بمـا يتوافق مـع قوانين ولوائـح هيئة أسـواق المال.

- **التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية بشأن مقتضيات التمويل المستدام.**

تلبيـة لدعوة هيئة أسـواق المـال للاتحاد بتاريخ 2022/04/24 للمشـاركة في اسـتطلاع الـرأي الـذي أعدته الهيئـة بشـأن التعديـلات المقترحة علـى اللائحة التنفيذية بشـأن مقتضيـات التمويل المسـتدام، قام الاتحـاد بإجراء البحـث والدراسـة اللازمين لإعداد الرؤية المناسـبة بشـأن تلك التعديلات، ومن ثم قـام الاتحاد بتقديم رؤيتـه إلى الهيئة فـي التاريخ المحـدد من قبلها فـي 2022/05/16.

- **القـرار رقـم (55) لسـنة 2022 بشـأن تنظيـم التعامـل فـي الأوراق الماليـة للأشـخاص المطلعيـن والإفصـاح عـن الجـزاءات الصـادرة بحـق الشـركة المدرجـة.**

بـادر الاتحاد بمخاطبـة الهيئة بتاريخ 2022/05/08 مشـيداً بصدور القرار رقم (55) لسـنة 2022، خاصـة فيمـا يتعلق بإلغـاء الملحـق رقم (6) مـن الكتـاب العاشـر، وتقرير مـدة تصل إلى يومي عمـل للإفصاح عـن تعامل الأشـخاص المطلعين، الأمر الذي يسـاهم فـي خلق بيئة تشـريعية تساهم في اسـتمرارية الأعمال والتسـهيل على المتعاملين ويعزز دور الرقابة على تعاملاتهـم، والتأكد من عـدم مخالفة المطلعين لفتـرات الحظر المفروضـة، والتزاماتهم الأخرى، مما يسـاهم في سـلامة السـوق والعدالة والمساواة.

إلا أن الاتحـاد لفت عنايـة الهيئة إلـى مخاوفه فيما يتعلق بنشـر أسـماء المطلعين على موقـع البورصـة وإن كان يعزز لتطبيـق مبدأ الشـفافية وتنظيم التعامل وتـداول الأوراق المالية فـي بورصة الكويت إلا أنه يعد من قبيل المسـاس بحق الأشـخاص المطلعين في

حمايــة بياناتهم الشــخصية وكذلك الحفاظ على ســرية بيانــات العملاء لدى الشــركات الأعضــاء، إذ جاء التعديل الخــاص بالمادة رقــم (3-7-1) من الكتاب العاشــر، بإضافة التزام بنشــر قائمة المطلعين علــى صفحة الشــركة المدرجة على الموقع الإلكتروني لشــركة البورصــة، وتحديثهــا أولاً بــأول بما يطــرأ عليها مــن تغيــرات. موضحاً بأن مــن ضمن تلك البيانات: اســم المطلــع، والرقــم المدني، ورقــم التداول، وعــدد الأســهم المملوكة له في الشــركة المدرجة، وهكــذا بيانات يمكن اســتغلالها في عمليات الاحتيــال خاصةً عند التعامــل عن بُعد، ويشــكل ذلك ضــرراً متعدياً للأشــخاص المطلعين.

بنــاء على ما ســبق أهاب الاتحــاد بالهيئــة أن تتخذ ما تــراه مناســباً حفاظاً علــى البيانات الشــخصية للأشــخاص المطلعين وعدم تعرض الشــركات الأعضاء لأي مســاءلة قانونية محتملــة نتيجــة عــرض تلــك البيانــات علــى صفحــة الشــركة المدرجــة علــى الموقع الإلكترونــي لشــركة بورصة الكويــت، وتجنب وقــوع عمليات احتيــال باســتخدام البيانات المقرر نشــرها.

وقــد كان هناك تجاوب مــن هيئة أســواق المال بتعديل هيــكل البيانــات والمعلومات التــي يحتوي عليهــا نمــوذج إفصــاح المطلعين فــي كل الشــركات المدرجــة، وذلك للمصلحــة العامة، وحفاظاً علــى الخصوصية المالية لأعضاء مجالــس الإدارات وغيرهم مــن المطلعين في الشــركات.

- **القــرار رقــم (57) لســنة 2022 بشــأن الصفقــات مــع الأطــراف ذوو العلاقــة للشركــات الخاضعــة لأحكــام الكتــاب الخامــس عشــر (حوكمــة الشركــات).**

بادر الاتحاد بمخاطبــة الهيئة بتاريــخ 2022/05/16 لاتخاذ ما تراه مناســباً لتخفيف الأعباء الماليــة عــن كاهــل الشــركات، وذلك باســتثناء الشــركات التابعــة من تعييــن مقيم أصــول أو مستشــار اســتثمار وفقــاً لما جاء فــي القــرار رقــم 57 لســنة 2022، منوهاً إلــى زيادة تكلفــة الالتزام بقــرارات الهيئــة، والتي أصبحــت عبئاً على كاهل الشــركات والمســاهمين، الأمــر الذي دفع بعــض الشــركات لتجنب هــذه التكاليف بالانســحاب الاختيــاري مــن البورصة، ذلــك بعــد أن أصبحــت تكلفة الالتــزام تشــكل مخاطر على اســتمرارية الشــركات وأرباح المساهمين.

ومــن تلــك الأعبــاء ووفقــاً لمــا جــاء فــي القــرار المشــار إليــه، فرضــت الهيئــة تعييــن مقيــم أصــول أو مستشــار اســتثمار عنــد التعامــل مــع طــرف ذو علاقــة، ومنهــا الشــركات التابعــة، إذا بلــغ حجــم التعامــل 10% فأكثــر مــن إجمالــي أصــول الشــركة، بــل، جــاء قــرار الهيئــة رقــم 57 لســنة 2022، بزيــادة فــي تلــك الأعبــاء عندمــا خفــض الحــد الأدنــى لحجــم التعامــل إلــى 5% أو مــا هــو أدنــى، وترتــب علــى ذلــك أن تكلفــة تلــك الترتيبــات ارتفعــت بإضافــة أتعــاب مقيــم الأصــول أو مستشــار الاســتثمار، ليــس

هـذا فحسـب، بـل امتـد تنفيـذ هـذه الترتيبـات والصفقـات إلـى بعـد إعـداد وإصـدار التقريـر وعرضـه علـى الجمعيـة العامـة أو مجلـس الإدارة حسـب الأحـوال، ممـا أصبـح عائقـاً لـلإدارة وزيـادة للإجـراءات وضيـاع للصفقـات، وبشـكل يؤثـر سـلباً علـى الشـركات والمسـاهمين، خاصـة عنـد تعامـل الشـركات مـع شـركاتها التابعـة.

وقـد كان رد الهيئـة على الاتحـاد بتاريـخ 2022/05/26 مفاده عـدم إمكانيـة تنفيذ طلب الاتحـاد، والتأكيد علـى ضرورة التزام الشـركات بقـرار الهيئـة لما يصاحـب التعاملات مع الأطـراف ذوو العلاقة من مخاطـر مرتفعة، وبالأخـص المخاطر على حقوق المسـاهمين الأقلية وأصحـاب المصالح الأخرى، الأمر الذي يحتم على الهيئة تعزيز الممارسـات السـليمة والتشـريعات وفقاً لأفضل الممارسـات العالميـة المتعلقة بإجراءات واحتـرازات ومتطلبات للحـد مـن تلـك المخاطر والتـي تشـمل المخاطـر المصاحبـة للعمليـات البينيـة ضمن المجموعـة (Intra-Group Transactions) وتوفيـر الضمانات المناسـبة لحماية تلك الحقوق، أخـذاً بعين الاعتبـار بأن العمليات البينية بين الشـركة الأم والشـركات التابعـة لا تظهر في البيانـات المالية المجمعة وفقاً للمعيـار الدولي للتقارير المالية (IFRS 10)، وبالتالي سـيكون المسـاهمون الأقليـة وأصحـاب المصالح الأخـرى مغيبين بشـكل تام عن تلـك العمليات، وبالخصـوص العمليـات ذات الأثر الجوهري علـى البيانات المالية للشـركة.

وعليـه، أكـدت الهيئة أن تنفيذ ما جـاء في قرار الهيئـة رقم (57) لسـنة 2022 يقع ضمن أهـداف قانون الهيئـة كما نصت عليه المـادة الثالثة منـه في توفير حمايـة المتعاملين فـي نشـاط الأوراق الماليـة وتطبيـق سياسـة الإفصـاح الكامـل بمـا يحقـق العدالـة والشـفافية ويمنـع تعـارض المصالـح واسـتغلال المعلومـات الداخلية، ومـن منطلق دور حوكمـة الشـركات وأهميتها وأهدافهـا في مجـال توفير حمايـة المتعاملين في نشـاط الأوراق المالية، وتحقيق العدالة والشـفافية والحد من تعـارض المصالح، وتحقيق أفضـل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشـركات والمسـاهمين فيهـا وأصحاب المصالح الأخـرى المرتبطة بهـا، وتمكين المسـاهمين وأصحـاب المصالـح من القيـام بدورهم الرقابي بشـكل فعّال على الشـركة، وبالتالي توفير مناخاً تسـوده سـمات الثقة والأمان للشـركات من قبل كافة تلك الأطراف، والذي سيسـهم على المديين القصير والطويل في تقليـل التكاليف على الشـركات كتوفيـر مصـادر التمويل بأقل تكلفـة وغيرها.

- **مقترح الاتحاد لتنظيم حملة إعلامية توعوية مضادة لإعلانات الاحتيال عبر وسائل التواصل الاجتماعي.**

في إطـار المتابعة الحثيثـة من قبل الاتحـاد لكافة المسـتجدات المعنيـة في قطاع الاسـتثمار، بادر الاتحـاد بمخاطبـة الهيئـة بتاريـخ 2022/08/01 مقترحـاً تنظيم حملة إعلاميـة توعوية مضـادة لحث الجمهـور على الحذر مـن الجهات غيـر المرخصة التي تهـدف إلى النصـب والاحتيال.

وقد أوضح الاتحاد أنه قد كثرت في الآونة الأخيرة عمليات النصب والاحتيال من قبل جهات تدعي أنها شركات تداول واستثمار مرخصة مستخدمة في بعض الأحيان أسماء شركات استثمار كويتية، حيث تقوم تلك الجهات اليوم بحملة إعلانية مكثفة على مواقع التواصل الاجتماعي، وبالأخص موقع فيسبوك، مستخدمة مقاطع مرئية مسجلة لمشاهير ومؤثرين كويتيين في منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، الأمر الذي يؤثر سلباً على سمعة القطاع الاستثماري والمالي، وبالأخص لدى صغار المستثمرين، حيث تعمل جميع الأطراف على تطوير الاستثمار المؤسسي بالارتقاء بالمنتجات والخدمات الاستثمارية من خلال منصات مرخصة من قبل هيئة أسواق المال الموقرة لتنظيم التعامل وتداول الأوراق المالية في بورصة الكويت، إلا أن تلك الإعلانات الترويجية تعد من قبيل المساس بحقوق الشركات المرخصة لمزاولة تلك الأنشطة وكذلك حماية عملائهم والمستثمرين الراغبين في التداول.

من الجدير بالذكر أنه وتماشياً مع رؤية الاتحاد، ووفقاً لما تم نشره في الصحافة بتاريخ 2022/08/24 أكدت وزارة الإعلام على عزمها ضبط إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي عبر قوانين ولوائح تنظيمية بما يتماشى مع دستور وقوانين دولة الكويت.

وتم التأكيد على ذلك مرة أخرى في الصحافة بتاريخ 2022/10/30، حيث أفادت الصحف بأن مصادر رقابية أوضحت أن الهيئة تستهدف بإجراءات رادعة ما يحدث عبر منصات التواصل الاجتماعي من خلال استخدام مقاطع مرئية لمشاهير ومؤثرين لإغراء المتعاملين بالثراء السريع من خلال الترويج لجهات أو شركات أو أنشطة تدعي الحصول على التراخيص المطلوبة، وذلك عبر تغريدات ومنشورات عبر مواقع التواصل، تهدف إلى توجيه جمهور المتعاملين نحو شراء أو بيع أوراق مالية معينة، بما يؤثر في قرارات المتداولين ويؤدي إلى خداعهم بغرض تحقيق مكاسب غير مشروعة.

- **مسودة التعليمات الخاصة بمشروع خدمات التقنيات المالية Fintech (خدمة التمويل الجماعي القائمة على الأوراق المالية Securities Based Crowdfunding وخدمة مستشار الاستثمار الآلي Digital Financial Advisor – Robo Advisor).**

بتاريخ 2022/09/28 خاطبت هيئة أسواق المال الاتحاد للمشاركة في استطلاع الآراء بشأن مسودة التعليمات الخاصة بمشروع خدمات التقنيات المالية Fintech، وبالتالي قام الاتحاد بعقد عدد من الاجتماعات للتنسيق ودراسة المسودة، حيث خلص إلى تقديم الملاحظات إلى هيئة أسواق المال في التاريخ المحدد من قبلها في 2022/10/09، والجدير بالذكر أن الاتحاد قد حرص على أن تكون ملاحظاته في إطار أفضل الممارسات الدولية والإقليمية، مع مراعاة السوق الكويتي.

تجاوباً من هيئة أسواق المال مع ملاحظات الاتحاد التي وجدت الهيئة أنها ذات قيمة مضافة لا بد أن تؤخذ في الاعتبار، قامت الهيئة بالتواصل مع الاتحاد للتنسيق للاجتماع الذي عُقد عن بُعد بتاريخ 2022/10/16، لمناقشة الملاحظات التي قام الاتحاد بتقديمها بشكل تفصيلي للاستئناس برؤيته من خلال للوقوف على أفضل الصيغ لإجراء التعديلات المطلوبة على المسودة، وصولاً إلى سلامة الصياغة الفنية والقانونية، لضمان سلامة التطبيق من كافة الأطراف المعنية.

- **تعميم هيئة أسواق المال رقم (13) لسنة 2022 بشأن توقيع محاضر الاجتماعات.**

بادر الاتحاد بمخاطبة الهيئة بتاريخ 2022/11/20 لقبول مفهوم الشركات فيما يتعلق بتوقيع محاضر الاجتماعات من الأعضاء وأمين السر فقط، وفقاً لما هو تعارف عليه لدى عموم الشركات.

وقد عزز الاتحاد رؤيته بما تابعه من صدور قرار مجلس تأديب رقم (78/2022 مجلس تأديب) (54/2022 هيئة)، وتضمن هذا القرار بتوقيع جزاء لمخالفة حكم البند (7) من المادة (5- 6) من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة 2010 وتعديلاتهما، والذي نص على أنه: «فيما يلي أهم خصائص لجنة التدقيق: ---- 7. أن تعقد اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين، وأربع مرات على الأقل مع المدقق الداخلي، .....». وحيثيات القرار على أن ثبت للهيئة بشكل قاطع عدم قيام الشركة بتزويد الهيئة بأية محاضر اجتماعات ممهورة بتوقيع مراقب حساباتها ومدققها الداخلي تثبت حضورهما للاجتماعات معها على النحو الوارد بالبند المذكور. وكان ذلك بتاريخ 11 أكتوبر 2022.

عقب هذا بتاريخ 12 أكتوبر 2022 أصدرت هيئة أسواق المال الموقرة تعميمها رقم (13) لسنة 2022 بشأن اجتماعات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة «تعميم إلى كافة الشركات الخاضعة لأحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات)» من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما. والذي نوهت الهيئة فيه إلى أنها تسترعي انتباه الشركات الخاضعة لأحكام الكتاب الخامس عشر على ضرورة الالتزام بتدوين وحفظ جميع محاضر اجتماعات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، مع التأكيد على توقيع محاضر الاجتماعات لهذه اللجان من قبل جميع الحاضرين.

إلحاقاً لذلك بتاريخ 09 نوفمبر 2022 أرسلت هيئة أسواق المال الموقرة رسالة توضيحية بخصوص التعميم رقم (13) لسنة 2022 بشأن اجتماعات اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة المرسلة إلى شركات الاستثمار المرخص لها عبر موقع الهيئة الالكتروني بتاريخ 2022/11/09. والتي ردت فيها على الاستفسارات والملاحظات بشأن التعميم المشار إليه آنفاً، حيث انتهت الهيئة إلى ضرورة تدوين وحفظ جميع محاضر اجتماعات اللجان، مع التأكيد على إثبات حضور من يجب حضوره للاجتماعات سواء بالتوقيع أو بأي وسيلة تثبت الحضور.

وكما تعلمون أن المادة (2-7) من الكتاب الخامس عشر قد ألزمت مجلس إدارة الشركة بتعيين أمين سر للمجلس، وحددت التزامات أمين السر ومنها البند 1 «تدوين وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته ودفاتره والتقارير التي ترفع من المجلس وإليه، على أن يتم توقيع محاضر الاجتماعات منه ومن جميع الأعضاء الحاضرين». حيث نصت المادة صراحة على توقيع محاضر الاجتماعات من أمين السر وأعضاء مجلس الإدارة الحاضرين فقط، ولم تنص على توقيع جميع الحاضرين من غير الأعضاء.

لذلك كان المفهوم السائد لدى الشركات أنه يجب توقيع أمين السر والأعضاء فقط، وأن توقيع أي طرف آخر غير أعضاء المجلس على محاضر الاجتماعات غير مطلوب. وأن إثبات حضور الأطراف الأخرى يكون بموجب الدعوة المرسلة لهم واثبات ذلك بالمحضر وتوقيع أمين السر والأعضاء كشهود على الحضور.

وقد شاركتنا بعض شركات الاستثمار مخاوفها من تنامي مؤشر عدم الثقة بين هيئة أسواق المال والقائمين على إدارة الشركات في منحى يوحي بوجود أزمة ثقة لها عواقب غير حميدة على البيئة الاستثمارية وسوق المال في دولة الكويت. ففي حين شهادة وتوقيع أربعة أطراف على محضر اجتماع يثبت حضور مراقب الحسابات، طرح فريق تفتيش هيئة أسواق المال الموقرة ذلك وأحال أعضاء لجان التدقيق إلى التحقيق بشكل يشكك في مصداقية أعضاء مجالس الإدارة وأمين السر.

نؤمن بأن ازدهار أي سوق هو عمل مشترك بين المشرع وأصحاب الأعمال، وأن غايتنا هي واحدة، ولطالما شهدنا على مواقف هيئة أسواق المال المشرقة لتبنى نظام عمل قائم على الثقة، وواجبنا هو توضيح مخاوف وهموم شركات قطاع الاستثمار، ونأمل في بناء الثقة المتبادلة، وتبديد المخاوف تطلعاً إلى مستقبل مزدهر.

- **أتعاب إدارة المحافظ الخاصة بالموظفين.**

استجابة لطلبات عدد من الشركات الأعضاء في الاتحاد، قام الاتحاد بمخاطبة الهيئة بتاريخ 2022/11/21 بأنه ولما قد ورد إلى بعض شركات الاستثمار المرخص لها ما يفيد رؤية هيئة أسواق المال الموقرة بخصوص عدم جواز احتساب أتعاب إدارة المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية الخاصة بموظفي الشركات بنسبة أقل من تلك النسبة المحتسبة للعملاء الآخرين وذلك تأسيساً على نص البند رقم ا من المادة رقم 10-4 من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتها.

فكما تعلمون أن أتعاب إدارة المحافظ الاستثمارية تختلف من شركة لأخرى، وقد يستطيع الموظف الحصول على أتعاب أقل في حال إنشاء محفظة استثمارية لدى شركة استثمار أخرى، بيد أن هذا الأمر محظور على الموظف وفقاً لما نصت عليه المادة 4-5 من الكتاب الثامن (أخلاقيات العمل) من حظر موظفي الشركات المرخص لها بنشاط مدير المحافظ الاستثمارية من شراء أو بيع الأوراق المالية أو إنشاء المحافظ الاستثمارية إلا عن طريق الشركة التي يعمل بها.

فإن كان الأمر كذلك، فإن العدالة أن يقرر للموظفين نظام لاحتساب الأتعاب مختلف عن نظام احتساب الأتعاب لعملاء الشركة، وعلة ذلك أن الموظف مجبراً على إنشاء محفظة الاستثمار مع الشركة، أما العميل فهو مخير في إنشاء محفظة الاستثمار لدى أي شركة أخرى والاستفادة من الأتعاب الأقل.

وحيث أن العرف قد جرى على أن تقدم الشركات خدماتها لموظفيها بأتعاب مخفضة، وذلك في كافة المجالات بما في ذلك البنوك. ولا يخفى على الهيئة الأثر الإيجابي الذي يتحقق من ذلك بما يفيد الشركة ويحقق مصالح مساهميها، إذ أن الغاية من ذلك ما يلي:

1. المحافظة على الموظفين وتقديرهم.
2. إظهار الامتنان للموظف وتحفيز جهوده لخدمة الشركة.
3. تعزيز ولاء الموظفين، وتوطين حب الشركة في وجدانهم.

ووفقاً لما سبق، وحسب ما نراه من عدم تعارض إعفاء موظفي الشركات من أتعاب إدارة المحافظ أو تخفيضها على الأقل، خاصة في ظل تفسيرنا للبند رقم 1 من المادة رقم 10-4 من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية بشأن التعامل مع أصحاب المصالح بعدم التمييز أو وضع شروط تفضيلية قد تتعلق بنوعية الخدمات وأولوية تقديمها أو اختلاف آلياتها وإجراءات تقديم تلك الخدمات، وغير ذلك بشأن الخدمات المُقدمة لهم. أما ما يتعلق بمقابل أتعاب الإدارة فلعل الهيئة توافقنا الرأي بشأن حق الشركة في التنازل عنها أو نسبة منها، خاصة وأنه يمكن الاقتراح بإثبات ذلك في دليل السياسات والإجراءات الخاص بكل شركة بعد موافقة مجلس الإدارة على ذلك.

وبناء على ما تقدم طالب الاتحاد الهيئة بإعادة النظر في هذا الخصوص، من جانبها تجاوبت الهيئة مع الاتحاد بتاريخ 2022/12/25، حيث أفادت باعتزامها التواصل مع الاتحاد لبحث مقترحه في هذا الشأن.

وزارة التجارة والصناعة:

- **التسجيل العقاري للشركات التي يساهم فيها غير كويتيين:**

واصل الاتحاد سعيه لتذليل مشكلة التسجيل العقاري التي تواجه الشركات، حيث اجتمع السيد/ صالح صالح السلمي – رئيس الاتحاد مع معالي السيد/ فهد مطلق الشريعان – وزير التجارة والصناعة بتاريخ 2022/01/16 لمناقشة الأمر وإعادة عرض وجهة نظر الاتحاد عليه بعد توليه الحقيبة الوزارية، منوهاً إلى أن الاتحاد قد عرض الأمر على سلفه.

وبناء على هذا الاجتماع قام الاتحاد بإرسال المذكرة الفنية والقانونية التي تتضمن مقترح الاتحاد وتسليمها إلى معالي وزير التجارة والصناعة بتاريخ 2022/01/17، وذلك لاقتراح قيام معالي الوزير بإصدار قرار لتحديد ضوابط تملك غير الكويتيين للأسهم قراراً من شأنه لا يمنع الحق وإنما ينظمه قراراً يلتزم بقوانين الدولة ويوفق بينها من حيث حظر تملك غير الكويتيين للعقارات، ومن حيث السماح لغير الكويتيين بتملك الأسهم.

ذلك على اعتبار أنه يجب النظر لتشريعات الدولة على أنها وحدة واحدة خاصةً التشريعات المتصلة ببعضها البعض مثل التشريعات الاقتصادية، وذلك كله لا يتأتى إلا بقرار يحدد ضوابط تملك غير الكويتيين للأسهم في الشركات المساهمة يكون من بين الضوابط تلك عدم جواز تملكه أصولاً عقارية سواء عند تصفية الشركة أو في حال حياة الشركة، وإنما يكتفي بما يقابله قيمتها نقداً على غرار ما نص عليه القانون رقم 1979/74 الذي حظر تملك غير الكويتيين للعقارات وقت أن كان غير مسموح للأجنبي تملك الأسهم، وبالتالي فإن مثل هذا القرار يحمي الثروة العقارية لأن طوال السنوات المالية يتم تسجيل العقارات بأسماء الشركات المساهمة، بغض النظر عن أن من بين المساهمين فيها أجانب، ومثل هذا القرار يمنع المساهم الأجنبي من المطالبة مستقبلاً بحقوق عقارية نتيجة تملكه أسهماً في إحدى الشركات المساهمة.

وبالتالي فإن مثل هذا القرار حال صدوره يكون قد حقق التوازن المطلوب بين حماية الملكية العقارية وحماية رأس المال الأجنبي في آن واحد، كما أفاد الاتحاد بأنه من الممكن أن تقوم الوزارة بإضافة ما تراه من ضوابط أخرى يكون قد كشف عنها الواقع العملي أو ما يحافظ على الثوابت والأسس التي يقوم عليها الأمن الاقتصادي.

واختتم الاتحاد كتابه إلى معالي الوزير بإبداء استعداده لمناقشة مشروع القرار الوزاري المقترح من قبل الاتحاد ودراسته مع المختصين من الوزارة، مؤكداً على ضرورة سرعة إصداره للحاجة الماسة والتي باتت ملحة ولوجود فراغ تنظيمي يتعلق بهذه المسألة كان أحد تداعيات هذا الفراغ التنظيمي تلك التي تتعلق بعدم

تمكين الشركات المساهمة من تسجيل العقارات المملوكة لها، بما يمثل مساساً بحقوق الملكية ويعطل عمل الشركات، وأن ما يخشاه الاتحاد هو استمرار مثل هذه التداعيات وغيرها حال استمرار هذا الوضع كما هو عليه بعدم إصدار مثل هذا القرار الذي تأخر صدوره لسنوات عدة.

- **تصنيف شركات الاستثمار لدى الجهات الحكومية المعنية:**

تابع الاتحاد قضية تغيير تصنيف شركات الاستثمار لدى الجهات الحكومية، وبصفة خاصة وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للقوى العاملة، حيث أعاد الاتحاد مخاطبة وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2022/12/27 مطالباً باجتماع مع معالي السيد/ مازن سعد علي الناهض – وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشئون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موضحاً الآتي:

قامت وزارة التجارة والصناعة خلال العام المنصرم بإعادة تصنيف كافة أنواع الشركات الخاضعة لرقابة الوزارة وفق أكواد صادرة عنها، الأمر الذي أدى إلى تصنيف الأشخاص المرخص لهم (شركات الاستثمار) تحت مسمى «**مكتب إدارة أعمال**» دون مراعاة لكون العديد من الأشخاص المرخص لهم هي شركات مدرجة في بورصة الكويت وتمارس العديد من الانشطة المرخص بها من قبل هيئة أسواق المال في مجال أنشطة الأوراق المالية ومن ضمنها (مدير محفظة استثمار – مدير نظام استثمار جماعي – مستشار استثمار – وكيل اكتتاب – أمين حفظ – صانع سوق – وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية ..... إلخ)، وأدى هذا التصنيف إلى نتيجة غير محمودة العواقب على سوق الأوراق المالية بدولة الكويت، إذ قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بدورها بتسجيل الأشخاص المرخص لهم تحت أقرب المسميات المهنية لديها وهو نشاط «**تجارة ومطاعم**»، وهو ما أعاق تلك الكيانات (الشركات الاستثمارية) عن استقدام احتياجاتها من الوظائف والخبراء المتطلبين وفق متطلبات هيئة أسواق المال.

وحيث سبق أن قام وفد من اتحاد شركات الاستثمار برئاسة السيد/ صالح صالح السلمي – رئيس الاتحاد بالاجتماع مع معالي وزير التجارة والصناعة السابق وعرض موضوع تصنيف شركات الاستثمار (الأشخاص المرخص لهم) والعواقب المترتبة عليه خاصة لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، وكانت نتائج هذا الاجتماع التالي:

1. أبدى الوزير اهتمام كبير بحل المشكلة وطلب من السيد/ وكيل الوزارة العمل على حلها بشكل فوري، حيث أوضحنا للوكيل أن المشكلة تكمن في أن وزارة التجارة والصناعة قامت بتسجيل جميع شركات الاستثمار تحت مسمى «مكتب إدارة أعمال الشركة» وأن النظام الإلكتروني الخاص بأنشطة الشركات المساهمة لا يسمح بالحذف والإضافة لأكثر من نشاط واحد فقط في حين أن أغلب شركات الاستثمار تمتلك العديد من الأنشطة المرخصة من قبل هيئة أسواق المال.

2. استدعى وكيل الوزارة مسئول إدارة الحاسب الآلي بالوزارة (مهندس/ ميسره) وطلب منه حل المشكلة التقنية بالسماح للشركات بإضافة أنشطتها المختلفة على موقع الوزارة.

3. قامت إحدى الشركات أعضاء الاتحاد (شركة المركز المالي الكويتي) بالولوج للنظام الآلي للوزارة ومحاولة تعديل أنشطتها التجارية وفق نظامها الأساسي والتراخيص الصادرة لها من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي إلا أنه تبين لها وجود العديد من المشاكل منها:

- عدم وجود للعديد من الأنشطة المرخص بها من قبل هيئة أسواق المال للشركات الاستثمارية على قائمة الأنشطة المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة ومنها على سبيل المثال لا الحصر **(التمويل - الوساطة «وسيط» - منح القروض - إدارة المحافظ الاستثمارية - مستشار الاستثمار - وكيل الاكتتاب - أمين الحفظ - صانع السوق - إصدار صكوك)**.
- تمت مراجعة قائمة الأنشطة المتاحة على موقع وزارة التجارة والصناعة وتبين أن هناك بعض الأنشطة المتوافقة مع أنشطة شركات الاستثمار ومنها:
  - 6546 صناديق الاستثمار المفتوحة
  - 6547 صناديق الاستثمار المغلقة
  - 6548 إدارة صناديق الاستثمار المشتركة
  - 6545 الاشتراك في تأسيس الشركات
  - 5990 بيع وشراء العقارات والأسهم لصالح الشركة
  - 5142 بيع وشراء السندات
  - 5143 بيع الأسهم
  - 5145 بيع وشراء الأسهم والسندات لحساب الشركة فقط
- تمت مراجعة مسئول إدارة الحاسب الآلي بالوزارة والذي أكد بأن قائمة الأنشطة المتاحة تتوافق مع النظام العالمي بشأن أنشطة الأشخاص المرخص لهم، وهو للأسف أمر غير صحيح حيث أن نشاط مثل (أمين الحفظ – صانع السوق) هو نشاط عالمي مصرح به للعديد من الكيانات الاقتصادية الدولية مثل جي بي مورجن (JPMorgan Chase)، فضلًا عن أن جميع أنشطة شركات الاستثمار لا يمكن إضافتها أو تعديلها أو حذفها في النظام الأساسي وعقد التأسيس إلا بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من هيئة أسواق المال، وبالتالي فإن المسميات الواردة بالأكواد

لبعض الأنشطة غير متطابقة مع التراخيص والموافقات الصادرة عن هيئة أسواق المال، مثل نشاط صناديق الاستثمار ، حيث أن الرخصة الصادرة عن هيئة أسواق المال تكون تحت مسمى «**مدير نظام استثمار جماعي**» ولا وجود لمسمى رخصة صناديق استثمار مفتوحة أو مغلقة أو مشتركة.

- في محاولة لحل جزئي لمشكلة تصنيف شركات الاستثمار لدى الهيئة العامة للقوى العاملة قامت شركة المركز المالي الكويتي بالتواصل مع مسئول إدارة الحاسب الآلي بالوزارة وتأكيد قيامها بإضافة العديد من أكواد الأنشطة المشار إليها، وذلك من خلال موقع الوزارة، ولكن الغريب أن المسئول أكد بأن قبول طلبات إضافة الأنشطة يجب أن يكون مدعما بمحضر اجتماع جمعية عمومية غير عادية بإضافة النشاط!! علما بأن هذا الأمر غير منطقي نظرا لأن جميع أنشطة شركات الاستثمار تمت إضافتها بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من هيئة أسواق المال وعقد الجمعية العمومية غير العادية اللازمة، أما فكرة إضافة الأنشطة بمسمياتها الموجودة بأكواد الوزارة فهو أمر غير مقبول من هيئة أسواق المال.

4. أنه على الرغم من وجود ربط آلي بين وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للقوى العاملة، إلا أنه قد تبين عدم توحيد قائمة الأنشطة لدى الجهتين، وبالتالي من غير المعلوم أنه في حال تعديل أنشطة الشركات لدى وزارة التجارة والصناعة ما هي تبعات وتأثير ذلك على تصنيف الشركات لدى النظام الآلي للهيئة العامة للقوى العاملة، علما بأن التصنيف المعتمد من وزارة التجارة والصناعة انعكس سلباً على تصنيف شركات الاستثمار لدى الهيئة العامة للقوى العاملة وأدى إلى عدم تلبية طلب شركات الاستثمار في استقطاب الخبرات الاستثمارية من الخارج بالنظر لتصنيف شركات الاستثمار من شركات الدرجة الثالثة (ملغها الوظيفي لا يسمح باستقدام عمالة من الخارج) بدلاً من تصنيفها السابق من الدرجة الأولى.

5. أن التصنيف الذي اتبعته وزارة التجارة والصناعة بشأن أنشطة الأشخاص المرخص لهم (شركات الاستثمار) يضع تلك الشركات – وأغلبها مدرج في بورصة الكويت – تحت بند المساءلة من مساهميها ويؤثر بشكل مباشر على سمعة تلك الشركات مع عملائها داخل وخارج الكويت، وقبل كل ذلك يعرض خطط هيئة أسواق المال لتطوير بورصة الكويت للكثير من العقبات والتأخير.

6. لذا فإن اتحاد شركات الاستثمار وفي إطار دوره بالمحافظة على حقوق ومكتسبات أعضاء الاتحاد يناشد وزارة التجارة والصناعة بالتدخل السريع والفوري لدى الإدارات المعنية بعملية تصنيف أنشطة الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة لوضع الأمور في نصابها الصحيح حفاظا على سمعة الاقتصاد الكويتي ومصالح الأشخاص المرخص لهم.

ثالثاً: مشاركات مجتمعية:

بطولة الشركة الكويتية للاستثمار الرمضانية الأولى للبادل:

حرصاً من اتحاد شركات الاستثمار على دعم المبادرات التي تؤثر بشكل إيجابي على صحة أفراد المجتمع وتساهم في التوعية المجتمعية بأهمية الصحة واللياقة البدنية والنشاط، إيماناً بالدور الكبير والأثر البارز للرياضة التي تعد الأداة الفاعلة لتحقيق المفاهيم الإيجابية ونشر الرسائل المحفزة للمجتمعات لتعزيز نمط الحياة الصحية، انسجاماً مع استراتيجية الاتحاد المستدامة للمسئولية المجتمعية التي تشتمل على دعم الوعي الصحي والترويج للأنشطة الرياضية التي تعزز اللياقة البدنية.

ومن منطلق التعاون بين اتحاد شركات الاستثمار وشركاته الأعضاء لتنفيذ مختلف المبادرات التي تساهم في خلق مجتمع صحي ونشط، وانطلاقاً من القيم الأساسية التي يؤمن بها الاتحاد، والتي تتمثل في دعم المنافسة الشريفة والتشجيع على الرياضة والتحلي بالروح الرياضية وقيم العمل الجماعي في مختلف أوجه الحياة، وحرصاً على تعزيز الروابط الاجتماعية وتوطيد العلاقات بين أعضاء الاتحاد، قام الاتحاد بدعم بطولة الشركة الكويتية للاستثمار الرمضانية الأولى للبادل والتي نظمتها الشركة (عضو الاتحاد) يومي 21 و22 أبريل 2022 الموافقين 20 و21 من شهر رمضان المبارك في الفترة المسائية على ملعب (Doms Padel) – رابطة الأدباء الكويتيين، كما قام الاتحاد بدعوة كافة شركاته الأعضاء للمشاركة في البطولة.

معرض الفرص الوظيفية والدراسية الخامس:

استمراراً للتعاون بين اتحاد شركات الاستثمار والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، إدارة متابعة الخريجين وسوق العمل بالهيئة، شارك الاتحاد في معرض الفرص الوظيفية والدراسية الخامس برعاية معالي وزير التربية د. حمد عبدالوهاب حمد العدواني وبتنظيم من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وقد تواجد الاتحاد وشركاته من بداية انطلاق المعرض في 2022/11/28 حتى 2022/11/30، وقد حرص الاتحاد على دعم النسخ السابقة للمعرض، والتي أُقيمت في مقر الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وذلك من منطلق حرص اتحاد شركات الاستثمار على المشاركات المجتمعية، حيث أن هذا المعرض يعتبر فرصة جيدة للباحثين عن عمل، والمتطلعين للعمل في القطاع الخاص، وخاصة في شركات الاستثمار من خلال التواصل المباشر مع مسئولي التوظيف لدى شركات الاستثمار، فقد كان هذا المعرض فرصة للاتحاد لشرح الفرص الوظيفية وما هي التحديات والامتيازات التي قد يحصل عليها الباحثين عن عمل من فرص في شركات الاستثمار بالإضافة إلى شرح ما هي الشهادات الفنية المعتمدة التي تزيد من مؤهلات الباحثين عن عمل لإيجاد فرص وظيفية في شركات الاستثمار، كما قام الاتحاد بإعلام الشركات الأعضاء للمشاركة في هذا المعرض، والتي بدروها ساهمت بالتسجيل والتواصل مع جمهور حديثي التخرج والباحثين عن فرص وظيفية.

رابعاً: مجلة اتحاد شركات الاستثمار «المستثمر»:

استمراراً في تحقيق أهدافه بإصدار المطبوعات الإعلامية لنشر الثقافة الاستثمارية والتجارية في المجتمع ولدى أعضاء الاتحاد، واصل الاتحاد إصدار مجلته «المستثمر – The Investor» والتي صدر عددها الأول في الربع الأخير من عام 2017 بموجب الترخيص الذي حصل عليه الاتحاد من وزارة الإعلام بتاريخ 2016/10/24، وتم إصدار العدد الثالث عشر في يونيو 2022، والعدد الرابع عشر في ديسمبر 2022.

خامساً: مؤتمرات:

ملتقى الكويت الاستثماري الخامس:

بشراكة استراتيجية من اتحاد شركات الاستثمار مع الملتقى الإعلامي العربي عُقد ملتقى الكويت الاستثماري الخامس تحت شعار «الفرص الضائعة والمتاحة للاستثمار في الكويت»، وذلك يوم الأحد الموافق 20 مارس 2022 في قاعة البوم بالدور العاشر في مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

وقد شهد الملتقى حضور كبير واهتمام بالغ من قبل الجهات الرسمية والمؤسسات والشركات التجارية والاستثمارية ورجال المال والأعمال والمهتمين والخبراء والباحثين والأكاديميين المختصين.

وتضمنت جلسات الملتقى عدد من المحاور أبرزها متطلبات المستقبل وإمكانات الواقع، واستثمار قوي وفق رؤية ثاقبة، وإجراءات تسهيل جذب المشاريع، والقوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الاستثمار، كما تناولت الجلسات بحث تأثير المشروعات الصغيرة على النمو الاقتصادي وآلية تسهيل جذب المشاريع والقوانين والتشريعات المنظمة لقطاع الاستثمار في دولة الكويت.

أثرى جلسات الملتقى السيدات والسادة رؤساء الجلسات والمتحدثون والمعقبون التالية أسمائهم:

- **معالي السيد/ فهد مطلق الشريعان**
  وزير التجارة والصناعة – وزارة التجارة والصناعة
- **السيد/ د. بدر حامد الملا**
  عضو لجنة الشئون المالية والاقتصادية – مجلس الأمة
- **السيد/ د. محمد بدر الخميس**
  مدير إدارة الرقابة المكتبية – بنك الكويت المركزي
- **السيد/ د. فايز عبدالله الكندري**
  رئيس لجنة المستشارين القانونيين – اتحاد مصارف الكويت
- **السيد/ مهند محمد الصانع**
  عضو مجلس إدارة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر والرئيس السابق للجمعية الاقتصادية الكويتية

- **السيدة/ أسرار جوهر حيات**
عضو مجلس الإدارة – جمعية الشفافية الكويتية
- **السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ**
رئيس مجلس الإدارة – جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- **السيد/ عبدالرحمن حمد التركيت**
نائب رئيس مجلس الإدارة – اتحاد العقاريين
- **السيد/ م. فارس العنزي**
نائب المدير العام لقطاع خدمات ريادة الأعمال – الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- **السيد/ أسامة عيسى الشاهين**
عضو مجلس الأمة – مجلس الأمة
- **السيدة/ العنود يعقوب الفهد**
مدير إدارة التحقيقات الاحتكارية والتنافسية – جهاز حماية المنافسة
- **السيد/ سلطان عايض الشعلاني**
نائب المدير العام لقطاع شؤون العمالة – الهيئة العامة للقوى العاملة
- **السيد/ صالح معيبر الظفيري**
مدير إدارة الشركات المساهمة – وزارة التجارة والصناعة
- **السيد/ محمد عبدالله العنجري**
رئيس مجلس الإدارة – جمعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- **السيدة/ د. منال حمد الحساوي**
رئيس مجلس الإدارة – الجمعية الكويتية للتخطيط الإستراتيجي
- **السيد/ ماضي عبدالله الخميس**
الأمين العام – الملتقى الإعلامي العربي
- **السيد/ د. مهدي الجزاف**
الرئيس التنفيذي – مركز ذا كونفرنس بورد الخليج
- **السيد/ صالح صالح السلمي**
رئيس مجلس الإدارة – اتحاد شركات الاستثمار
- **السيد/ عبدالله حمد التركيت**
نائب رئيس مجلس الإدارة – اتحاد شركات الاستثمار

ووفقاً لما أجمع عليه السيدات والسادة رؤساء الجلسات والمتحدثون والمعقبون فيما يأتي ليس فقط توصيات الملتقى، وإنما الدور الذي يجب أن يؤديه القطاع الخاص في صناعة الحياة اليومية والاقتصادية للوصول إلى تحقيق كافة الأهداف التي نصبو إليها:

يوصي المؤتمر:

1. النهوض بالقطاع الخاص ومساعدته في النمو في بيئة استثمارية سليمة، حيث يشكل القطاع الخاص 27% من ناتجها المحلي مقارنة بدول الجوار فإن السعودية تشكل 44% من الناتج المحلى للسعودية، والإمارات بنسبة 70%، حيث أن دول الجوار تسخر كل إمكانياتها وتمنح التسهيلات للشركات هناك لأنها تدعم اقتصادها الوطني بشكل حقيقي وأيضا توظيف نسبة هائلة من العمالة الوطنية مع ضمانات كبرى لحقوق الأمان الوظيفي التي تكاد تكون معدومة في الكثير من الدول.

2. الاستفادة من الأزمات والاستعداد لها مسبقاً في وضع استراتيجية لمواجهة وإدارة أي أزمة مستقبلاً، مثال على ذلك أزمة كورونا والأزمة المالية العالمية، وصولاً إلى حرب روسيا وأوكرانيا وأثر تلك الأزمات على الأسواق العالمية في جميع القطاعات الاستثمارية والمالية والتجارية، الأمر الذي يحتاج إلى بعض الحلول التشريعية وحماية المستثمرين مسبقاً قبل حدوث أضرار أو فوضى اقتصادية.

3. ضرورة التخفيف من الدورة المستندية وخصوصاً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات الكبرى ودعم التعاون بين مؤسسات الدولة وسرعة وتسهيل التعاملات والإجراءات، وأهمية الربط الإلكتروني بين المؤسسات المعنية وتحقيق التواصل بينهم.

4. ضرورة توحيد كافة الأنظمة الإلكترونية في مؤسسات الدولة حتى لا تصبح عائقاً أمام أي تعاملات، وهذا دور الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

5. إخراج الأوراق العملية المدروسة والتي أُجيزت من الخبراء والأكاديميين والاقتصاديين ورجال الأعمال والسياسيين ولا تزال حبيسة الأدراج، مثال أوراق رؤية حقيقية للإصلاح الاقتصادي 2020/11 التي لم ترى النور إلى يومنا هذا.

6. لا تزال البنوك قادرة على تقديم العديد من الخدمات الرقمية، حيث عمل بنك الكويت المركزي بشكل كبير ومكثف في السنوات الأخيرة خلال الجائحة في مجال الرقمنة، وذلك لمواكبة التحول الرقمي في العالم وعمل جاهداً في مجال الأمن السيبراني وتحفيز الابتكار.

7. تشجيع القطاع الخاص وإعطائه حيزاً أكبر للمشاركة في خطط التنمية وعمل شراكات حقيقية مع القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني، وذلك لتحقيق مشاركة مجتمعية.

8. الحد من هجرة الكويتيين نحو العمل في القطاع الحكومي هروباً من عدم توفر بيئة استثمارية آمنة في القطاع الخاص، حيث تركز الكويتيون العاملون في القطاع الحكومي بنسبة 78% حيث بلغ عددهم 333,6 ألف مواطن بنسبة 4,7% لنحو 72,9 ألف عامل.

9. لا زالت هنـاك حاجة لمزيد من التشـريعات الاقتصاديـة للنهوض بالقطاع الاسـتثماري، بل وإعادة النظر للتشـريعات وتسـليط الضوء علـى بعض القوانين التـي تحكم عملية الاسـتثمار، وذلك لخلق بيئة اسـتثمارية سـليمة، كما لا بـد من تطوير التشـريعات التي تصاحـب المتغيرات في أنمـاط الاسـتثمار والتجارة التي يفرضهـا التنافس.

10. الحاجـة الفعليـة لمحاكـم اقتصادية متخصصـة للنظر فـي المنازعـات والبت فيها بخبرة وسـرعة لأن الإجـراءات الطويلـة والمعقدة هي بيئـة طاردة للاسـتثمار والتجارة، حيث يجـب الفصل بيـن الدعاوي فـي دولـة الكويت والتـي تعمل بمعـدل بطيء.

11. ضـرورة التنـوع الاقتصـادي والتقليل من الاعتمـاد على الصـادرات النفطية، لاسـيما أن أكثـر مـن 90% من دخـل الدولـة حالياً مـن العائـد النفطي.

12. لا بـد مـن الخـروج بتفعيـل حقيقـي وهـو أن يسـتخدم القطـاع الحكومـي لغـة واحـدة وهـي السـير علـى رؤيـة خطـط التنميـة المسـتدامة 2030 والتـي لهـا علاقـة بالقطـاع الخـاص.

13. استحضار التجارب السابقة التي كان لها دور إيجابي، مثال قانون أسواق المال 2015 والذي لليوم يتم جني ثماره في بورصة الكويت والارتقاء إلى المؤشرات العالمية.

14. ضرورة تحديد الهويـة الاقتصادية والاهتمام بالقطاع الخـاص كأحد مكونات الاقتصاد الوطني الذي يخلـق فرص عمل، وتنوع فـي مصادر الدخل، وفرص اسـتثمارية.

15. ضرورة تبني وإنشـاء هيئة مسـتقلة للمحاسـبة والمراجعـة تقوم بتوفيـر بيانات مالية دقيقـة وذلـك للحـرص علـى شـفافية البيئـة المالية. تبـرز أهميـة هـذه الهيئة في تحسـين الأداء الاقتصـادي للقطاعين العـام والخاص.

16. اليـوم لا بد أن يكـون هناك أولوية قصوى لأصحاب المشـروعات الصغيرة والمتوسـطة وتقديـم حلول حقيقيـة وواقعية لهم وذلـك لتوفير فرص عمل، والتنـوع الاقتصادي، وخلق شـخصية إيجابيـة لأصحاب تلك المشـاريع، وخلق مجتمـع إيجابي.

17. يعـد تقسـيم الأراضـي أهـم العقبـات التـي تواجـه أصحـاب المشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة، بـل علـى عمليـة الاسـتثمار، فـلا بـد مـن إعـادة النظـر فـي تقسـيم الأراضـي المملوكـة للدولـة والتقليـل مـن التكاليـف العاليـة، وإعطـاء مسـاحات لإنشـاء مشـاريع اسـتثمارية.

18. إطلاق نافذة تسـهل لأصحاب المشـاريع الصغيرة والمتوسـطة التعامل بشكل مباشر مـع الجهات الرسـمية وهو أقـل دعم مقدم مـن الدولة لأصحاب تلك المشـاريع.

19. ضرورة توجه وتكرار الرسائل الموجهة للحكومة، للتسريع من تحفيزها.

20. التـزام القطـاع الحكومي بخطـط التنمية المسـتدامة التي تشـير فـي طياتها تنمية القطـاع الخـاص، والعمـل بـروح الفريق بأسـماء شـخصيات وبمواقيت محـددة وفق خطـة التنمية الوطنيـة 2035.

ملتقى الكويت القانوني الأول:

بدعوة كريمة من كلية القانون الكويتية العالمية شارك اتحاد شركات الاستثمار في معرض ملتقى الكويت القانوني السنوي الأول يومي 29 و30 مارس 2022 في مقر كلية القانون الكويتية العالمية، وقد دُعي للمشاركة في فعاليات الملتقى عدد كبير من الشخصيات الهامة في دولة الكويت ودول الخليج والدول العربية.

يأتي هذا الملتقى متوافقاً مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015، باعتبارها دعوة عالمية لحماية الكوكب وضمان تمتع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، ويعمل الملتقى على متابعة آخر المستجدات في الشئون القانونية وعلاقتها بالسلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية، مع إشراك القطاع الخاص، ليشكل هذا الملتقى تجمعاً سنوياً يضم العاملين في الشأن القانوني والمتعاملين معه، حيث يطلع المشاركون على آخر ما توصلت إليه علوم القانون وتطبيقاتها وخدماتها على كافة المستويات والقطاعات.

قد أتت مشاركة الاتحاد إيماناً منه بأهمية أهداف الملتقى وتمكين الاتحاد من التواصل مع الطلبة لإرشادهم إلى العمل في القطاع الخاص من خلال شركات الاستثمار بصفة خاصة وتوعيتهم بأهم البرامج والمؤهلات التي يتوجب عليهم الحصول عليها ليكونوا مؤهلين لذلك.

وقد قام الاتحاد بإعلام الشركات عن الملتقى ودعوتهم للمشاركة فيه.

سادساً: مشاركات ولقاءات:

قام ممثلو الاتحاد بلقاء العديد من ممثلي الجهات المختلفة من داخل وخارج دولة الكويت، وذلك لتوثيق عرى التعاون والتواصل معهم، وكذلك للتوضيح وإلقاء الضوء على دور الاتحاد وأنشطته والقطاع الاستثماري، وذلك كما يأتي:

16 يناير 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع معالي وزير التجارة والصناعة

بطلب من اتحاد شركات الاستثمار ولمتابعة ما تمت مناقشته في اللقاء السابق مع معالي وزير التجارة والصناعة السابق السيد/ عبدالله عيسى السلمان، عُقد لقاء مع معالي وزير التجارة والصناعة السيد/ فهد مطلق نصار الشريعان، حيث حضر من جانب الاتحاد كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** — رئيس مجلس الإدارة
- **المستشار/ عبدالمسيح عبدالملاك لبيب** — عضو اللجنة القانونية بالاتحاد
- **المستشار/ عمرو محمد حافظ** — عضو اللجنة القانونية بالاتحاد

وقد تم بشكل أساسي مناقشة الموضوعين الآتيين:

1. المستجدات بشأن التسجيل العقاري للشركات التي يساهم فيها غير كويتيين.
2. تصنيف شركات الاستثمار لدى الهيئة العامة للقوى العاملة.

حيث كان هدف اللقاء توضيح وجهة نظر الاتحاد وتقديم المقترح القانوني لحل مشكلة التسجيل العقاري، وكذلك الطلب من وزارة التجارة والصناعة التنسيق مع الهيئة العامة للقوى العاملة وهيئة أسواق المال لتصحيح تصنيف الشركات على الأنظمة الإلكترونية الجديدة لدى تلك الجهات المعنية في عمل شركات الاستثمار.

16 مارس 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع وفد مجموعة البنك الدولي

بطلب من مجموعة البنك الدولي عُقد لقاء مع وفد ممثل للبنك الدولي، وقد ضم الوفد كل من:

- **السيد/ غسان الخوجة** الممثل المقيم لمكتب البنك الدولي في الكويت
- **السيد/ عبدالله جفري** مدير إقليم المشرق
- **السيد/ وليد بن عبدالرحمن المرشد** رئيس مؤسسة التمويل الدولية في السعودية والمسؤول الأول – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- **السيدة/ مريم سلطان عبدالله** مسؤول عمليات – دولة الكويت

وقد حضر اللقاء من جانب الاتحاد كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وقد تضمن اللقاء مناقشة آخر المستجدات في الاقتصاد الكويتي وقطاع الاستثمار والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وتم التطرق للحديث عن الدور الفعال لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، العضو في مجموعة البنك الدولي، والتي تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص في البلدان النامية وخلق أسواق جديدة، وتعبئة مستثمرين آخرين، وتبادل الخبرات.

28 مارس 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع وفد من سفارة أسبانيا في دولة الكويت

عُقد لقاء بين اتحاد شركات الاستثمار ووفد من سفارة إسبانيا في دولة الكويت في مقر الاتحاد، وقد حضر من جانب السفارة الأسبانية كل من:

- **السيد/ فرانشيسكو ميدينا** الملحق التجاري
- **السيد/ بيدرو نوفارو** محلل اقتصادي

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وتمت مناقشة سبل التعاون بين الاتحاد وسفارة أسبانيا في دولة الكويت.

28 مارس 2022

مشاركة اتحاد شركات الاستثمار في حفل تكريم السيد/ علي ثنيان الغانم

بدعوة من غرفة تجارة وصناعة الكويت شارك اتحاد شركات الاستثمار في حفل تكريم رئيس غرفة التجارة والصناعة السابق السيد/ علي ثنيان الغانم يوم الاثنين الموافق 28 مارس 2022 في فندق الشيراتون، وذلك تقديراً لجهوده الكبيرة في خدمة الاقتصاد الكويتي، بحضور جموع غفيرة تقدمهم سعادة السيد/ مرزوق علي الغانم – رئيس مجلس الأمة، وسمو الشيخ/ صباح الخالد الحمد الصباح – رئيس مجلس الوزراء، وعدد من الوزراء والشخصيات الاقتصادية البارزة، وحشد كبير من أعضاء الغرفة وكبار الشخصيات، وقد حضر من جانب الاتحاد السيد/ صالح صالح السلمي – رئيس مجلس الإدارة، وقد أهدى السيد/ صالح صالح السلمي هدية تذكارية للسيد/ علي الغانم تكريماً من اتحاد شركات الاستثمار.

من جانبه، أعرب الرئيس السابق لغرفة تجارة وصناعة الكويت السيد/ علي الغانم، عن بالغ التقدير والامتنان والعرفان لما لاقاه من مشاعر الود والوفاء خلال الاحتفال به وتكريمه من قبل غرفة تجارة وصناعة الكويت والحضور الكريم.

وأشار السيد/ علي الغانم في كلمته التي ألقاها في حفل تكريمه على أن التجارة الحرة أو الحرية الاقتصادية هي التفسير التاريخي لنشوء المجتمع الكويتي، وقيام دولته الفتية على تربته الزكية، وأكد أن علاقة الكويت والكويتيين بالتجارة، لم تكن مقتصرة على الكسب المعيشي، بل كانت بمثابة ارتباط عضوي، تفاعلت فيه طبيعة المكان، مع سجية السكان، فنشأ مجتمع كويتي متكافل، متميز ومتكامل، وهذا إذ يؤكد على

حقيقة مهمة هي أن لـ (تجار الكويت) في التعبير التاريخي الأصيل، أو للقطاع الخاص في المفهوم الحديث، دوراً رئيساً في قيام الدولة وبنائها، وتطورها ونمائها.

كما أفاد السيد/ علي الغانم بأن تجديد العلاقة بين الكويت والتجارة وفق تقنيات العصر واقتصاديات المعرفة يُعد توظيفاً حديثاً للمزايا النسبية التنافسية لرقعة الكويت الجغرافية، لانفتاح فكرها وحيوية أهلها لكي تكون مركزاً تجارياً عالمياً تحقق فيه استراتيجية الكويت 2035 انسجاماً محلياً واقليمياً مع مقتضيات العولمة أو الاقتصاد العالمي.

18 أبريل 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عُقد لقاء بين اتحاد شركات الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد حضر من جانب الصندوق الوطني كل من:

- **السيد/ م. فارس العنزي** نائب المدير العام لقطاع خدمات ريادة الأعمال
- **السيد/ م.فيصل الصفار** مهندس في الصندوق الوطني

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيد/ عبدالله التركيت** نائب رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وحضر الاجتماع عن بُعد:

- **السيد/ بدر ناصر السبيعي** عضو مجلس الإدارة
- **السيد/ فهد عبدالرحمن المخيزيم** عضو مجلس الإدارة

بدأ السيد/ صالح صالح السلمي الاجتماع مرحباً بالحاضرين، وبيّن أن هذا اللقاء هو من الآثار الجيدة ل «ملتقى الكويت الاستثماري الخامس» الذي عقده الاتحاد بتاريخ 20 مارس 2022 بالتعاون مع الملتقى الإعلامي العربي، حيث أنه ونظراً لاهتمام الاتحاد بوضع جلسة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة بورقة السيد/ عبدالله التركيت، وتفاعل الإخوة المشاركين، وقد تم التعليق على الورقة من قبل السيد/ م. فارس العنزي، وعلى إثر ذلك تم التواصل مع الاتحاد من قبل الصندوق الوطني لعقد هذا الاجتماع التنسيقي لتعريف الاتحاد بمراكز ريادة الأعمال لدى الصندوق الوطني.

وأثنى السيد/ م. فارس العنزي على تعاون الاتحاد واستضافة هذا اللقاء، وبدأ حديثه بعرض نبذة عن الصندوق الوطني، ورؤيته ومهمته وأهدافه، ثم استعرض مراكز ريادة الأعمال لدى الصندوق الوطني، والتي تشمل على: حاضنات أعمال، مساحات عمل مشتركة، مراكز ابتكار، مسرعات نمو، وقد تم التعريف بكل منها بشكل تفصيلي، وعرض أهدافها وأنواعها والخدمات التي تقدمها والجهات المتعاونة معها، والمشاريع ذات الصلة بها.

وأعرب السيد/ م. فارس العنزي في هذا الصدد عن رغبة الصندوق الوطني كونه جهة حكومية في إيجاد سبل التعاون مع قطاع الاستثمار ممثلاً باتحاد شركات الاستثمار كقطاع خاص من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وأكد على أن العاملين في شركات الاستثمار على قدر من الكفاءة والخبرة التي ستضيف وتدعم خبرات الموظفين في الصندوق الوطني لتحقيق الأهداف المنشودة.

وأضاف السيد/ م. فارس العنزي أن الصندوق الوطني على استعداد لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لشركات الاستثمار للاستفادة من قدرة مراكز ريادة الأعمال على إيجاد عوائد استثمارية جيدة.

أما السيد/ عبدالله التركيت فقد أعرب عن اهتمام الاتحاد بالتعرف على مراكز ريادة الأعمال لدى الصندوق الوطني، كون هذا الموضوع مستجد في قطاع الأعمال، وعرض إمكانية إقامة حاضنة أعمال أو مسرعة أعمال داخل إحدى شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد كتجربة لهذا التعاون، وعلى ضوء هذه التجربة ونتائجها سيكون بالإمكان تشجيع باقي الشركات على اتخاذ خطوات مماثلة.

18 أبريل 2022

مشاركة اتحاد شركات الاستثمار في ملتقى مبادرين الصندوق الوطني

شارك اتحاد شركات الاستثمار في ملتقى المبادرين الذي أقامه الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت رعاية وحضور معالي وزير التجارة والصناعة السيد/ فهد الشريعان، والذي أُقيم في فندق فور سيزونز، واستقطب الملتقى حشداً من أكثر من 300 من رواد الأعمال والشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة وغيرهم من كبار الشخصيات التي كانت حاضرة بين الضيوف، وقد حضر من جانب الاتحاد السيد/ صالح صالح السلمي – رئيس مجلس الإدارة.

وقد نظم الصندوق الوطني هذه الفعالية لتكريم المبادرين الشباب أصحاب المشاريع الأكثر إبداعاً وابتكاراً، وخلال الملتقى تم عرض العديد من فرص النجاح للمشاريع الصغيرة التي دُشنت في الكويت خلال الفترة الماضية بالشراكة مع الصندوق الوطني للمشروعات، والتي نجحت في الارتقاء بأعمالها والتوسع بأنشطتها ومنتجاتها في جميع أنحاء الكويت، إلى جانب بدئها في افتتاح فروع لها في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، وشهد الملتقى كلمة لمعالي السيد/ فهد الشريعان – وزير التجارة والصناعة، والتي أثنى فيها على جهود الصندوق الوطني، حيث قال أن الصندوق هو مفخرة الكويت، معرباً عن فخره بالطاقات الشبابية التي تزخر بها الكويت على جميع الصعد، وأمل معالي الوزير في الحفاظ على نجاحات المشاريع الصغيرة في الكويت خلال الفترة المقبلة، وحل جميع العوائق التي تواجه المبادرين.

من جانبه، قال السيد/ عادل الحساوي – المدير العام بالصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن الصندوق في مقدمة الداعمين للمبادرين على مختلف فئاتهم في السوق المحلي، لحل جميع العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الكويت.

20 أبريل 2022

اجتماع الاتحاد مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

عُقد اجتماع بين اتحاد شركات الاستثمار وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مقر الهيئة، وقد حضر اللقاء من جانب الهيئة:

- **السيدة/ فضيلة أحمد الحسن** المدير العام للهيئة

ومن جانب الاتحاد فقد حضرت:

- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وقد قام الجانبان بمناقشة سبل التعاون الممكنة بين الاتحاد وهيئة مشروعات الشراكة.

31 مايو 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع سفارة الجمهورية التركية في دولة الكويت

بطلب من سفارة الجمهورية التركية في دولة الكويت عُقد لقاء مع وفد ممثل للسفارة في مقر الاتحاد، وقد حضر اللقاء من جانب السفارة كل من:

- **السيد/ رحيم البيرق** — المستشار الإقليمي في مكتب الاستثمار الرئاسي التركي
- **السيد/ أتيلا باشبو** — المستشار التجاري
- **السيد/ أنس كويتاك**

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** — رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** — نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وكان هذا اللقاء على هامش زيارة السيد/ رحيم البيرق – المستشار الإقليمي في مكتب الاستثمار الرئاسي التركي إلى الكويت، وقد ناقش الجانبان آخر مستجدات الاقتصاد وقطاع الاستثمار.

05 يونيو 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع سفارة الجمهورية التركية في دولة الكويت

بطلب من سفارة الجمهورية التركية في الكويت عُقد لقاء مع السفيرة التركية في مقر الاتحاد، وقد حضر اللقاء من جانب السفارة كل من:

- **سعادة السيدة/ عائشة كويتاك** — سفيرة تركيا في دولة الكويت
- **السيد/ أتيلا باشبو** — المستشار التجاري
- **السيد/ أنس كويتاك**

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** — رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** — نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وقد قام الجانبان بمناقشة سبل التعاون الممكنة بين الاتحاد والسفارة التركية في دولة الكويت.

07 يونيو 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في دولة الكويت

بطلب من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الكويت عُقد لقاء جمع بين وفد من السفارة الأمريكية واتحاد شركات الاستثمار في مقر الاتحاد.

وقد حضر اللقاء من جانب السفارة كل من:

- **السيد/ جيمس هولتسنايدر** القائم بأعمال السفارة الأميركية في دولة الكويت
- **السيد/ إيريك بودزورسكي** مسؤول تجاري أول
- **السيد/ باتريك ل. تشو** مستشار شؤون اقتصادية
- **السيدة/ دينا الشوا** أخصائي تجاري أول

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيد/ عبدالله الشطي** أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

ومن شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد حضر كل من:

- **السيد/ وليد محمد** نائب الرئيس التنفيذي– شركة ديمة كابيتال للاستثمار
- **السيد/ زياد المخيزيم** نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي – شركة كاب كورب للاستثمار
- **السيد/ عبدالله البدر** نائب المدير العام للاستثمار المباشر وتمويل الشركات – شركة كاب كورب للاستثمار
- **السيد/ محمد الوهيب** مدير تطوير الأعمال – شركة كاب كورب للاستثمار
- **السيدة/ دينا الرفاعي** نائب أول للرئيس – إدارة الثروات وتطوير الأعمال وعلاقات المستثمرين شركة المركز المالي الكويتي (المركز)
- **الشيخ/ حمود الصباح** نائب الرئيس المساعد – الاستشارات الاستثمارية وإدارة الثروات وتطوير الأعمال – شركة المركز المالي الكويتي (المركز)
- **السيد/ هيرفي إيل** مدير الاستثمارات المهيكلة والاستشارات – شركة الوطني للاستثمار

كما حضر اللقاء من جانب غرفة التجارة الأمريكية في دولة الكويت – مجلس الأعمال الأمريكي:

- **السيدة/ باولا دي لاروش** المدير التنفيذي

وتم خلال اللقاء مناقشة جوانب الاستثمار في الولايات المتحدة، وتسليط الضوء على قمة الاستثمار في الولايات المتحدة Select USA والتي من المقرر عقدها بين 26-29 يونيو 2022، وهي أحد أهم وأكبر المؤتمرات التي تهدف إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي للولايات المتحدة.

12 يونيو 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع وفد سفارة إسبانيا بدولة الكويت

استضاف اتحاد شركات الاستثمار وفد من السفارة الإسبانية في دولة الكويت لبحث الفرص الاستثمارية، وقد حضر من جانب السفارة الإسبانية كل من:

- **سعادة السيد/ ميغيل خوسيه أغيلار** السفير الإسباني
- **السيد/ فرانثيسكو خافيير مدينا** الملحق التجاري
- **السيد/ بيدرو نوفارو أربيزار** نائب رئيس المكتب الاقتصادي والتجاري ومحلل أسواق

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

حيث افتتح اللقاء رئيس الاتحاد السيد/ صالح صالح السلمي مرحباً بالسفير الإسباني وأعضاء السفارة المرافقين، ومثنياً على عمق العلاقات بين الكويت وإسبانيا، والتعاون الدائم على كافة الأصعدة من اقتصادية وثقافية وغيرها.

وقد أعرب سعادة سفير أسبانيا معالي السيد/ ميغيل أغيلار عن رغبة إسبانيا في توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية مع دولة الكويت، مع الإشادة بحجم الاستثمار العقاري للمستثمرين الكويتيين في إسبانيا، كما وتقدم سعادة السفير بشكره وتقديره لتعاون الاتحاد وجهوده، حيث أتى هذا الاجتماع لترتيب عقد لقاء عن بُعد بين مستثمرين كويتيين وشركات إسبانية رائدة في مختلف المجالات، حيث سيتم الحديث عن العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين، والتعريف بمزايا الاستثمار في إسبانيا، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح القانونية لتسهيل معاملات وإجراءات الاستثمار، وإتاحة الفرصة للحضور لطرح أسئلتهم واستفساراتهم للإجابة عنها.

كما أشار سعادة السفير إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة وخاصة في الفترة ما بعد جائحة كورونا، وتم تسليط الضوء نحو فرص استثمارية تتعلق بمجال الابتكار والأسواق المستقبلية والتعليم والطاقة النظيفة، والعقارات.

وفي الختام أشار السيد/ صالح صالح السلمي إلى أهمية دور السفارة الإسبانية باعتبارها نقطة وصل بين الشركات الاستثمارية والفرص الاستثمارية المتاحة في إسبانيا من خلال تقديم المعلومات والنصائح التي تساهم في إرساء معادلة ربح للأطراف كافة.

هذا وختم السيد/ صالح صالح السلمي بضرورة عقد لقاءات ومعارض متبادلة بين البلدين بشكل سنوي لبحث الفرص الاستثمارية مع السفارة الإسبانية وتعميق حجم التعاون الاقتصادي بين البلدين.

15 سبتمبر 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع وفد من سفارة أسبانيا في دولة الكويت

في إطار متابعة اللقاءات بين الاتحاد والسفارة الأسبانية لدى دولة الكويت للتعرف على فرص الاستثمار في أسبانيا وبحث سبل التعاون مع الملحق التجاري الأسباني ووضع آلية زيارة وفد من المستثمرين الكويتيين لأسبانيا للتعرف على فرص الاستثمار في أسبانيا، عُقد لقاء بين اتحاد شركات الاستثمار ووفد من السفارة في مقر الاتحاد، وقد حضر من جانب السفارة الأسبانية كل من:

- **السيد/ ميغيل باليستيروس** الملحق التجاري الأول
- **السيد/ بيدرو نوفارو** محلل اقتصادي
- **السيد/ ريكاردو ساش** مستشار التجارة الدولية
- **السيد/ سانتياغو هينوجوسا** مستشار التجارة الدولية

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وقد رحب السيد/ صالح صالح السلمي بالوفد، كما وهنأ السيد/ ميغيل باليستيروس بمنصبه الجديد كرئيس للمكتب التجاري في السفارة الإسبانية، وتناول الحديث عن الاستثمارات في إسبانيا، وذكر على سبيل المثال أحد المشاريع التطويرية الهامة التي تعود لمستثمر كويتي في منطقة مالقة الإسبانية.

وأكد السيد/ صالح صالح السلمي على أهمية تفعيل سبل التعاون بين الاتحاد والجانب الإسباني من خلال عرض الفرص الاستثمارية المتاحة في إسبانيا على الشركات الأعضاء في الاتحاد عن طريق إقامة فعاليات تشرح لهم كيفية الاستثمار في إسبانيا وتعرض الفرص الموجودة، أو في حال كان هناك فرصة لعقد مؤتمر أو ملتقى في إسبانيا مع المستثمرين الإسبان.

من جانبه، تطرق السيد/ ميغيل باليستيروس إلى الحديث عن منظمة (Invest in Spain) وهي كيان ذو توجه تجاري مملوك للقطاع العام وتابع لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة، مهمتها هي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا ودعم رجال الأعمال والمستثمرين الذين يرغبون في تأسيس شركاتهم في إسبانيا، وطرح إمكانية إعطاء ضمانات للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في إسبانيا.

وأضاف السيد/ ميغيل باليستيروس أنه سيقوم ببحث إمكانية إنشاء لجنة مشتركة بين الاتحاد ومنظمة (Invest in Spain) لعقد لقاء في شهر نوفمبر القادم في العاصمة الإسبانية مدريد تضم السيد/ صالح صالح السلمي للقاء عدد من المستثمرين الإسبان؛ لبحث سبل التعاون بين الجانبين والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.

وتطرق السيد/ ميغيل باليستيروس إلى إمكانية دراسة إقامة مشاريع استثمارية في دولة الكويت بتنفيذ من شركات إسبانية متخصصة في مجالات مختلفة منها المواصلات والسكك الحديدية، واستعدادهم لتقديم التمويل، والتأمين وما يلزم لهذه المشاريع، لتعزيز التعاون بين البلدين.

01 – 04 أكتوبر 2022

مشاركة رئيس ونائب رئيس الاتحاد في الوفد الاقتصادي الزائر لمصر

تلبيةً لدعوة غرفة تجارة وصناعة الكويت شارك اتحاد شركات الاستثمار في الوفد الاقتصادي لزيارة جمهورية مصر العربية دعماً لأواصر التعاون بين البلدين، ولتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية، وفتح آفاق استثمار جديدة في جمهورية مصر العربية.

وقد شارك في الوفد الاقتصادي من جانب الاتحاد كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيد/ عبدالله حمد التركيت** نائب رئيس مجلس الإدارة

كما ضمّ الوفد ممثلين عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، وبعض الجهات الحكومية والاتحادات المهنية، ومجموعة من الشركات الكويتية المهتمة بقطاعات الاستثمار، والمصارف، والصناعة، والسياحة والفندقة، والمواد الغذائية، والخدمات اللوجيستية، والشحن والمناولة والتخزين، والطيران، والتعليم، والاتصالات، والبناء والمقاولات، وأعضاء مجلس التعاون المصري الكويتي، والجهاز الإداري في «الغرفة».

وقد تضمن برنامج الزيارة عقد ملتقى اقتصادي مصري– كويتي، حيث تم طرح عدة محاور وعرض فرص الاستثمار وبيئة الأعمال في مصر والمشروعات القومية الكبرى في قطاعات الزراعة، الصناعة، الاستثمار العقاري، السياحة والخدمات.

كما تضمنت الزيارة الاطلاع على سياسة ملكية الدولة وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومشروعات المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، كما عرض الجانب الكويتي المناخ الاستثماري في دولة الكويت ولمحة عن الاقتصاد الكويتي وتقديم عرض حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت.

كما عقد الوفد عدة اجتماعات مع القيادة العليا ومسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة المصرية لبحث سبل توطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين.

13 أكتوبر 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع وفد من السفارة التركية في دولة الكويت

عُقد لقاء جمع بين وفد من السفارة التركية برئاسة سعادة السفيرة التركية في الكويت السيدة/ طوبى نور سونمز واتحاد شركات الاستثمار ممثلاً بالسيد/ عبدالله حمد التركيت – نائب رئيس مجلس الإدارة في مقر الاتحاد، حيث تمت مناقشة العلاقات الاقتصادية الكويتية – التركية وكيفية تعزيزها،

وقد حضر من جانب السفارة التركية كل من:

- **سعادة السيدة/ طوبى نور سونمز** سفير تركيا لدى دولة الكويت
- **السيد/ رحيم البيرق** المستشار الإقليمي في مكتب الاستثمار الرئاسي التركي
- **السيدة/ زينب عايشة كومورجوأوغلو** الملحق التجاري

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ عبدالله حمد التركيت** نائب رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وبيّن السيد/ عبدالله حمد التركيت على أنه سنة تلو الأخرى، تترسخ مفاهيم التعاون بين كل من الكويت وتركيا وتكبر من خلال توسع دائرة العمل الاقتصادي، سواء كان على صعيد التبادل التجاري أو السياحي أو الاستثمار المباشر، هذا وتساهم النجاحات السابقة والحالية في تمهيد الطريق نحو مستقبل مشرق من توطيد العلاقات بين البلدين والانطلاق في تعاون أكبر على كافة الأصعدة التجارية

والثقافية والدبلوماسية والتعليمية التي تؤدي إلى نشر السِلم والرخاء في منطقة الشرق الأوسط ، وقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين في 2021 حوالي 800 مليون دولار بعدما شهدت بعض التراجع خلال 2020، نتيجة تفشي فيروس كورونا، والتي بلغت حوالي 600 مليون دولار بالمقارنة مع 700 مليون دولار خلال عام 2019، لكن وحسب أرقام هيئة الإحصاء التركية فإن قيمة التبادل التجاري خلال عام 2022 قد تتخطى الأعوام السابقة مما يؤشر إلى تطور مستدام في العلاقات التجارية بين البلدين، وخاصة مع توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2022 حيث ستشهد كل من الكويت وتركيا زيادة في النمو بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي من المتوقع أن تصل في الكويت إلى 8.2 و4 في تركيا.

من ناحيتها أكدت سعادة السفيرة السيدة/ طوبى نور سونمز أن تركيا تتطلع لمزيد من التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، حيث أن لدى الكويت مؤهلات وقدرات مالية واستثمارية ليست معروفة لدى الكثير من المستثمرين الأتراك مما يتطلب ضرورة التواصل بين الجانبين للدفع بالاستثمارات سواء داخل تركيا أو الكويت، وبينت أن تركيا لديها مقومات استثمارية ليس فقط في العقار والمقاولات وإنما في المجال الصحي والتكنولوجي، وصناعة السيارات والطاقة النووية لتوليد الكهرباء النظيفة، وغيرها من المجالات المختلفة، كما وتطرقت سعادة السفيرة إلى أن تركيا تستطيع الاستفادة من خبرات الكويت في قطاع الاقتصاد الإسلامي وغيرها من القطاعات، وأكدت على ضرورة توثيق العلاقات بين الجانبين من خلال زيارة وفد يمثل أعضاء الاتحاد لمكتب الاستثمار التابع لرئاسة الجمهورية للعمل على تذليل كافة العقبات التي تواجه المستثمرين الكويتيين للقدوم إلى تركيا والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة.

من جانبه، رحب السيد/ عبدالله التركيت بهذا التعاون وأكد أن تركيا وهي التي حققت نمواً كبيراً في مجموعة العشرين G20 حيث وصلت إلى المرتبة الثانية فإن لديها فرص كثيرة يستطيع المستثمر الكويتي الاستفادة منها، واختتم اللقاء بالتأكيد على ضرورة تنسيق زيارات متبادلة بين البلدين، وأوضح أن الاتحاد على استعداد لترتيب زيارة لوفد من المستثمرين الكويتيين لزيارة تركيا في الفترة القادمة للقاء الشركات التركية والتعرف على المشاريع الاستثمارية المتاحة، كما ورحب بزيارة المستمثرين الأتراك إلى الكويت ولقاء رجال الأعمال الكويتيين وممثلي شركات الاستثمار في الكويت.

كما تمنى السيد/ عبدالله التركيت النجاح والتوفيق لسعادة السفيرة التركية السيدة/ طوبى نور سونمز في مهامها الدبلوماسية الجديدة في سفارة الجمهورية التركية في دولة الكويت.

16 أكتوبر 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع الفريق المسؤول عن مشروع خدمات التقنيات المالية Fintech في هيئة أسواق المال

بطلب من هيئة أسواق المال عُقد لقاء افتراضي عن بُعد جمع بين ممثلي اتحاد شركات الاستثمار والفريق المسؤول عن مشروع خدمات التقنيات المالية Fintech في هيئة أسواق المال وقد حضر من جانب الفريق كل من:

- **السيد/ عبدالله خالد التركيت** مدير دائرة الرقابة على الشركات المدرجة ومدير مشروع التقنيات المالية
- **السيدة/ دلال عادل الكندري** عضو فريق عمل التقنيات المالي
- **السيدة/ فاطمة موسى الكندري** عضو فريق عمل التقنيات المالي

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة
- **المستشار/ أحمد أمين علي** عضو اللجنة القانونية في الاتحاد
- **المستشار/ عمرو محمد حافظ** عضو اللجنة القانونية في الاتحاد

وقد تم تنظيم هذا اللقاء بهدف مناقشة ملاحظات الاتحاد التي تم تقديمها على مسودة تعليمات هيئة أسواق المال الخاصة بمشروع خدمات التقنيات المالية Fintech (خدمة التمويل الجماعي القائمة على الأوراق المالية Securities Based Crowdfunding وخدمة مستشار الاستثمار الآلي – Robo Advisor - Digital Financial Advisor)، فبعد تقديم ملاحظات الاتحاد على المسودة تم التواصل من جانب الهيئة لطلب عقد اجتماع مع ممثلي الاتحاد لاستيضاح الملاحظات التي قدمها الاتحاد.

وقد أعرب السيد/ عبدالله التركيت عن جزيل الشكر والتقدير للاتحاد على كافة الملاحظات التي تم تقديمها، وذكر أن الهيئة ستأخذها بعين الاعتبار وتوليها اهتمامها، وبيّن أن الهدف الرئيسي لهذا اللقاء للتعرف أكثر على ملاحظات الاتحاد على مسودة تعليمات التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية وخاصةً المتعلقة بالبند رقم (2-30) الخاص بشأن «اعتماد شركة توصية بالأسهم بدل شركة ذات مسؤولية محدودة»، وكيفية تطبيقه، ما إذا كان سيؤدي إلى نتيجة أفضل في موضوع التمويل الجماعي.

وجاء تعليق كل من المستشار/ أحمد أمين والمستشار/ عمرو حافظ بشرح أهمية هذا البند وكيف أن هذه الشركة –شركة توصية بالأسهم– يمكن تطبيقها بشكل أسرع لتحقيق الهدف المنشود من التمويل الجماعي وبشكل أكثر سهولة ويسر من الشركة –ذات مسؤولية محدودة–، وبعد استعراض كافة الملاحظات والمميزات أوضح السيد/

عبـدالله التركيـت أنهـم سـيأخذون بهـذا البنـد بعـد اسـتيضاح الأمـور القانونيـة ومزاياهـا فـي تسـهيل العمـل فـي التمويـل الجماعـي، وفـي الختـام جـدّد شـكره للاتحـاد علـى هـذا المجهـود القيـم لدعـم مشـروع التقنيـات الماليـة.

23 أكتوبر 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع سفير الجمهورية القبرصية في دولة الكويت

استضاف اتحـاد شـركات الاسـتثمار سـفير الجمهوريـة القبرصيـة فـي دولـة الكويـت فـي لقـاء عُقـد فـي مقـر الاتحـاد، حيـث حضـر اللقـاء مـن جانـب السـفارة القبرصيـة:

- **سعادة السيد/ مايكل مافروس** السفير القبرصي

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

حيـت تـم خـلال اللقـاء مناقشـة سـبل التعـاون الاقتصـادي بيـن البلديـن وتطويـر العلاقـات التجاريـة وتشـجيع الفـرص الاسـتثمارية.

ومـن ناحيتـه أكـد السـيد/ مايـكل مافـروس أن جمهوريـة قبـرص تسـعى إلـى زيـادة التبـادل التجـاري والاقتصـادي بيـن دولـة الكويـت وجمهوريـة قبـرص والـذي وصـل حجمـه سـنة 2021 إلـى 9 ملاييـن يـورو لصالـح قبـرص، وكانـت صـادرات الكويـت بعـض المنتجـات النفطيـة المحـدودة.

بـدوره أشـاد السـيد/ صالـح صالـح السـلمي بالجهـود المبذولـة مـن الهيئـات الرسـمية فـي البلديـن لتطويـر العلاقـات وذلـك مـن خـلال توقيـع مذكـرة تفاهـم لإنشـاء لجنـة للتعـاون وتعزيـز التنسـيق بجميـع المجـالات وتبـادل المعلومـات فـي شـهر ينايـر 2022، هـذا وتـم فـي السـنوات السـابقة توقيـع عـدد مـن مذكـرات التفاهـم والتـي وصلـت إلـى 15 اتفاقيـة لتسـير العلاقـات الثنائيـة بيـن البلديـن.

ومـن مركـز اتحـاد شـركات الاسـتثمار قـدم السـفير القبرصـي السـيد/ مايـكل مافـروس دعـوة إلـى الشـركات الاسـتثمارية، عبـر رئيـس الاتحـاد السـيد/ صالـح صالـح السـلمي، للمشـاركة فـي الملتقـى الاسـتثماري القبرصـي الأول فـي دولـة الكويـت بعنـوان «قبـرص: بوابتـك إلـى أوروبـا» المزمـع عقـده يـوم الإثنيـن الموافـق 31 أكتوبـر 2022 وذلـك للاطـلاع علـى الفـرص الاسـتثمارية المتاحـة فـي الجمهوريـة القبرصيـة.

هـذا وسـلط السـفير القبرصـي الضـوء علـى أهـداف الملتقـى ومنهـا أهميـة الموقـع الاسـتراتيجي للجمهوريـة القبرصيـة الـذي يتيـح الوصـول إلـى الأسـواق الأوروبيـة والإفريقيـة والنظـام الضريبـي الأكثـر ملاءمـة فـي الاتحـاد الأوروبـي.

وأعلن السفير القبرصي بأن تنظيم هذا الحدث سيكون تحت رعاية الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار INVEST CYPRUS، وتمنى على الاتحاد توجيه الدعوات إلى كافة شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد لحضور هذا الملتقى، وسيطرح الوفد القادم كافة الفرص والمميزات التي سيحصل عليها المستثمر الكويتي.

وانتهى اللقاء بأن شكر السيد/ صالح صالح السلمي السفير القبرصي على هذه الزيارة مؤكداً ضرورة التنسيق المستمر لتبادل الزيارات بين البلدين للتعرف عن قرب على المشاريع المتاحة في قبرص ومساعدة المستثمرين الكويتيين وتسهيل أعمالهم.

26 أكتوبر 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع ممثلي مشروع (غراس) الوطني

استضاف اتحاد شركات الاستثمار ممثلي المشروع التوعوي الوطني للوقاية من المخدرات (غراس) في مقر الاتحاد، حيث حضر من جانب مشروع (غراس) الوطني كل من:

- **السيد/ د. أحمد الشطي** الرئيس التنفيذي
- **السيد/ فيصل المتروك** نائب الرئيس للمشاريع الإستراتيجية
- **السيدة/ نسرين المغربل** المدير التنفيذي
- **السيدة/ هيام بوچوده** المستشار الإعلامي

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وقد أشاد السيد/ صالح صالح السلمي بالجهود البناءة والمثمرة التي يبذلها مشروع (غراس) الوطني في مواجهة آفة المخدرات والوقاية منها ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بمخاطرها.

كما أعرب السيد/ صالح صالح السلمي على أن الاستثمار في الشباب استثمار للوطن، وهي مسؤولية الجميع بدءاً من المدرسة والجامعة وانتهاءً بمؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص من خلال تأهيلهم وتدريبهم وتسليحهم بالعلم والمعرفة، وذلك إيماناً من الاتحاد بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في مساندة الكويت في تحقيق رؤيتها الشاملة للاستدامة وبما يتوافق مع رؤية 2035 وخطة التنمية الوطنية.

من جانبه، أكد السيد/ د. أحمد الشطي بأن التصدي لآفة المخدرات مسؤولية مشتركة لكافة الجهات، فهذه الآفة التي تمس فئة الشباب على وجه الخصوص وذات الآثار المدّمرة على المجتمع تسترعي انتباه الجميع.

وقد تم خلال اللقاء مناقشة إمكانية دعم الاتحاد للمرحلة الجديدة من مشروع (غراس) الوطني والتي تتمثل بإطلاق «منصة غراس الإلكترونية»، حيث ذكر الدكتور/ أحمد الشطي أنها ستكون منصة إعلامية توعوية متكاملة تهدف لنشر الوعي من خلال تقديم برامج توعية ووقاية استباقية وأنشطة مهارات حياتية، بالإضافة إلى إقامة معارض ومؤتمرات وورش عمل ودورات تدريبية، واستشارات نفسية وأسرية واجتماعية، وعمل أبحاث ودراسات لرصد النتائج والمتابعة، بما يساهم في حماية الشباب من مخاطر الآفات السلبية وتعزيز القيم الإيجابية لما لنشر الأخلاق من دور هام وفعال في مقاومة الآفات المجتمعية المعيقة لعملية التنمية بكافة جوانبها، وهو ما سينعكس إيجاباً في دعم واستقرار الاقتصاد الوطني وازدهار الدولة بسواعد الشباب.

وقد أبدى السيد/ صالح صالح السلمي سعادته بهذه الروح الوطنية لدى فريق المشروع وسعيهم لمواكبة المستجدات والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتمكين الشباب والجيل الجديد والأهل من الوصول للمعلومات والاستشارات التي تمكنهم من مواجهة هذه الآفات السلبية والوقاية منها، بما يساهم في رفعة ونهضة وطننا الغالي الكويت.

08 نوفمبر 2022

مشاركة اتحاد شركات الاستثمار في حفل تكريم مستشار غرفة تجارة وصناعة الكويت

بدعوة من غرفة تجارة وصناعة الكويت شارك اتحاد شركات الاستثمار في حفل تكريم مستشار مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد/ ماجد بدر جمال الدين يوم الثلاثاء الموافق 08 نوفمبر 2022 في فندق فورسيزونز.

وقد حضر الحفل نخبة من ممثلي كيانات اقتصادية محلية وخليجية وعربية ورجال أعمال، وكان في مقدمة الحضور الرئيس السابق لغرفة تجارة وصناعة الكويت السيد/ علي الغانم، ورئيس مجلس إدارة الغرفة السيد/ محمد الصقر ومدير عام الغرفة السيد/ رياح الرياح، حيث تخللت الحفل كلمات تكريمية أثنت على مسيرة جمال الدين خلال أكثر من نصف قرن من الزمن.

وقد حضر من جانب الاتحاد السيد/ عبدالله حمد التركيت – نائب رئيس مجلس الإدارة، وقد أهدى السيد/ عبدالله التركيت هدية تذكارية للمستشار/ ماجد جمال الدين تكريماً من اتحاد شركات الاستثمار.

من جانبه، أعرب مستشار غرفة تجارة وصناعة الكويت السيد/ ماجد جمال الدين، عن تقديمه جزيل الشكر والامتنان لغرفة تجارة وصناعة الكويت – رئيساً ومجلساً وادارةً –

على هذا التكريم، كما وقدّم عبارات الثناء والعرفان للحضور الكريم، وأكد على أن الغرفة كانت، ولا تزال، صوت الكويت وقطاعها الخاص في المحافل والمنابر الاقتصادية والإقليمية الدولية؛ فهي في طليعة المتحمسين لاتحاد الغرف العربية ورسالته، وصاحبة الدعوة لقيام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وهي من مؤسسي الغرفة الإسلامية والغرف العربية الأجنبية المشتركة.

22 نوفمبر 2022

لقاء اتحاد شركات الاستثمار مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

استقبل اتحاد شركات الاستثمار ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقر الاتحاد، حيث حضر من جانب البرنامج الإنمائي (UNDP) كل من:

- **السيدة/ هايديكو هادزياليش** — الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- **السيد/ خالد شهوان** — نائب الممثل المقيم للبرنامج

ومن جانب الاتحاد فقد حضر كل من:

- **السيدة/ فدوى عادل درويش** — نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة
- **السيد/ محمد فوزي عريبة** — مدير الشؤون الإدارية والخدمات المساندة

ويأتي هذا اللقاء من منطلق جهود وسعي الاتحاد المستمرين لتوسيع قاعدة الانتشار والتعريف بأهمية الدور المحوري لشركات الاستثمار الأعضاء وقطاع الاستثمار بصفة عامة، وكذلك حرصاً من الاتحاد على التعاون مع البرنامج في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

وقد أشارت السيدة/ فدوى عادل درويش خلال اللقاء إلى متابعة الاتحاد لهذه التطورات منذ البدايات، استشعاراً منه لأهمية تضافر الجهود كافة لتحقيق الاستدامة وآثار ذلك على الأعمال وربحية الشركات، منوهة إلى مبادرات الاتحاد السابقة والمستمرة لتقديم الندوات وورش العمل والبرامج التدريبية لدعم العمل بمفهوم الاستدامة (ESG)، وللتعريف بتحديات التمويل المستدام وآلية العمل وكيفية تمويل الاستثمارات الخضراء، ومفهوم التمويل والاستثمار المستدام والأفكار التي تهيكل أدوات استثمارية مستدامة تبني صناديق استثمارية تدعم أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت والعالم، وكذلك تعريف القطاع بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وكيفية التفاعل مع المعطيات الدولية لتطوير منتجات استثمارية خضراء أو زرقاء مستدامة وحقيقية، وذلك لمساعدة الشركات وجميع المهتمين على فهم وتطبيق متطلبات الجهات الرقابية في هذا الخصوص، وكذلك لتعزيز العمل بمفهوم الاستدامة لدى قطاع الاستثمار

وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبما يحقق الربحية المطلوبة لهذه الشركات، ولما لهذه المبادرات الخضراء من أثر إيجابي كبير في الحفاظ على البيئة، ومساهمة فاعلة في تحقيق خطة التنمية المستدامة الوطنية 2035.

من جانبها، أكدت السيدة/ هايديكو هادزياليش أن الكويت لطالما كانت نموذجاً للشراكات الفعالة مع الأمم المتحدة على مدى 60 عاماً، بالعمل على الحفاظ على السلام والدعم الإنساني والتنمية، وعلى تحقيق التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، والتي تم اعتمادها في سبتمبر 2015 في نيويورك بعنوان «تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة»، متوقعة أن تصدر الكويت تقريرها عن الاستدامة في يوليو 2023، في المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك، ولافتة إلى أن البلاد تبذل جهوداً حثيثة من أجل التنمية الوطنية الشاملة، معززة ذلك بالشراكة مع القطاع الخاص.

23 نوفمبر 2022

مشاركة اتحاد شركات الاستثمار في منتدى الكويت للقانون التجاري السادس

تلبيةً لدعوة مجموعة الياقوت والفوزان القانونية لحضور «منتدى الكويت للقانون التجاري السادس» بالتعاون مع مؤسسة ليكسس نيكسس العالمية؛ شارك اتحاد شركات الاستثمار في المنتدى المشار إليه، حيث حضر من جانب الاتحاد كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** — رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** — نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

ويهدف هذا المنتدى لدعم الاقتصاد الوطني ونشر الوعي القانوني بالمجتمع بمشاركة مجموعة من الخبراء والمستشارين المحليين والعالميين من داخل دولة الكويت وخارجها.

وقد شارك السيد/ صالح صالح السلمي في الكلمة الافتتاحية للمنتدى، حيث أكد على دور وجهود الاتحاد في التشجيع على الدفع بمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتكون من الأعمدة الرئيسية في نمو الاقتصاد الكويتي واعتمادها وسيلة للتنمية المستدامة، وتمنح هذه الشراكة فرصة لتمويل المشاريع من جهة وتعمل على تحسين القدرة على التحكم في الأصول النقدية ونقل وتوزيع المخاطر، حيث تسعى الشراكة إلى الاستفادة من خبرات وإمكانات القطاع الخاص مع الإبقاء على ملكية المشروعات ملكية عامة للدولة.

كما أضاف السيد/ صالح صالح السلمي أن مشاريع الشراكة تسهم في تغيير سياسة الحكومة من إدارة الخدمات العامة، إلى التركيز على وضع السياسات والأولويات لمشروعات البنية التنموية. وتفتح حيّزًا اقتصاديًا لدخول الشركات الصغيرة والمتوسّطة

إلى مشاريع وخدمات كانت مستبعدة منها. كما تساعد مشاركة القطاع الخاص في التخفيف من العبء الواقع على كاهل الدولة في دراسة وتمويل المشروعات التنموية.

وذكر أن مشروعات الشراكة تواجه العديد من التحديات من تضارب مصالح واختلاف الأولويات إلى مشاكل إدارية تؤخر في إنجاز المشاريع لذا يجب توفير البيئة القانونية التي تكفل المعاملة العادلة.

وبين أنه من أبرز التحديات الافتقار الى هيئة تحكيم متخصصة في هذه المشاريع تكون من خارج السلطة التنفيذية للبت في المنازعات، مؤكدا ضرورة أن تتضمن الاتفاقيات والعقود الموقعة بين القطاعين العام والخاص حق اللجوء إلى التحكيم المحايد للبت بالنزاعات والاختلافات، مشيراً إلى أن اعتماد التحكيم والوساطة والطرق البديلة لفض النزاعات خارج النطاق القضائي بما يخص العلاقات التجارية والاستثمارية يشجع القطاع الخاص المحلي والخارجي على الدخول إلى الأسواق الكويتية، موكداً ضرورة الفصل السريع في القضايا في فترة زمنية معقولة.

وكما أضاف أن الأسواق المالية بحاجة لمحامين متخصصين لفض النزاعات كما في الأسواق المتقدمة.

28 نوفمبر 2022

مشاركة اتحاد شركات الاستثمار في فعالية جمعية المحامين الكويتية

تلبيةً لدعوة جمعية المحامين الكويتية لحضور فعالية بعنوان «الطرق البديلة للاستثمار العقاري ومكافحة تضخم أسعار العقارات» فقد شارك اتحاد شركات الاستثمار في الندوة المشار إليها، حيث حضر من جانب الاتحاد كل من:

- **السيد/ صالح صالح السلمي** رئيس مجلس الإدارة
- **السيدة/ فدوى عادل درويش** نائب أمين عام الاتحاد ومدير مركز دراسات الاستثمار بالوكالة

وقد شارك السيد/ صالح صالح السلمي كمتحدث أساسي في هذه الجلسة الحوارية التي تهدف إلى نشر الوعي والثقافة القانونية في مختلف الأنشطة الاستثمارية بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية، حيث أكد السيد/ صالح صالح السلمي أنه يجب التمييز بين نوعين من العقار، التجاري والاستثمار وبين السكن الخاص، حيث أن الأول محكوم أكثر لقوى السوق من ناحية أسعار الفوائد والنفط وغيرها، في حين أن ارتفاع أسعار السكن الخاص هي المشكلة الأبرز من غيرها في السوق العقاري.

وأوصى السيد/ صالح صالح السلمي بضرورة السماح وإعادة النظر في القانون الخاص بشركات التطوير العقاري في مجال السكن، وذلك لما يمكنه من تقديم مساكن وعقارات بمواصفات عالية وبأسعار تنافسية.

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

مركز دراسات الاستثمار
Investment Studies Center (ISC)

مركز دراسات الاستثمار
ISC
INVESTMENT STUDIES CENTER

مقدمة:

خلال عام 2022، قدم مركز دراسات الاستثمار الذراع التدريبي للاتحاد (46) برنامج تدريبي، و(04) ورش عمل، و(03) محاضرات، مراعياً في ذلك تلبية متطلبات الشركات الأعضاء والجهات الرقابية، وبما يخدم بيئة الأعمال في دولة الكويت من خلال تطوير المستوى المهني للعاملين في الأنشطة المالية والاستثمار أو المقبلين على عمل في هذا القطاعات.

كما أُتيحت الفرصة لمرشحي شركات الاستثمار الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في برنامجين تدريبيين تم تقديمهما من قبل الهيئة العامة للاستثمار.

بلغ إجمالي عدد المشاركين في الأنشطة المشار إليها أكثر من 1,195 مشارك من مختلف الشركات والجهات إضافة إلى المشاركات الفردية.

أولاً: البرامج التدريبية التي عقدها مركز دراسات الاستثمار:

م	01
الفترة/المكان	خلال الربع الأول من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	02
الفترة/المكان	خلال الربع الأول من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت الكويت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال دولة الكويت من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	03
الفترة/المكان	خلال الربع الأول من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الشهادة الدوليّة في إدارة الثروات والاستثمار – المعتمدة من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	04
الفترة/المكان	خلال الربع الأول من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI International Introduction to Securities & Investment
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	05
الفترة/المكان	05 – 06 يناير 2022 / حضور في مقر هيئة أسواق المال
البرنامج	قوانين الإدراج والإفصاح والشفافية
المحاضر	إسماعيل علي عوده
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	06
الفترة/المكان	09 – 11 يناير 2022 / حضور في مقر هيئة أسواق المال
البرنامج	إدارة المحافظ والأصول
المحاضر	هشام وجدي عمر
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	07
الفترة/المكان	12 – 13 يناير 2022 / حضور في مقر هيئة أسواق المال
البرنامج	الاندماج والاستحواذ
المحاضر	إسماعيل علي عوده
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	08
الفترة/المكان	14 يناير - 19 فبراير 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Certified Advanced Financial Modeling
المحاضر	Louay Assadi
جهة الاعتماد	Institute for Financial Analysis (IFA)

م	09
الفترة/المكان	16 – 18 يناير 2022 / حضور في مقر هيئة أسواق المال
البرنامج	إصدار أدوات الدين – السندات والصكوك وعمليات إعادة هيكلة رؤوس الأموال
المحاضر	أكرم حموده
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	10
الفترة/المكان	16 – 19 يناير 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Mergers & Acquisition Modeling
المحاضر	Jesse Milligan
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	11
الفترة/المكان	30 – 31 يناير 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Exchange Traded Funds (ETF)
المحاضر	Akram Hammoudeh
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	12
الفترة/المكان	30 يناير - 03 فبراير 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	P3 Leadership Program Module 3
المحاضر	Maurice Diamond
جهة الاعتماد	Toraza Zenith

م	13
الفترة/المكان	13 – 15 فبراير 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Portfolio and Asset Management
المحاضر	Akram Hammoudeh
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	14
الفترة/المكان	20 – 21 فبراير 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المعايير الشرعية المعتمدة لإصدار وتداول الصكوك وتطبيقاتها
المحاضر	د. محمد حتاحت
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	15
الفترة/المكان	07 – 09 مارس 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Financial Statements Analysis (ENGLISH)
المحاضر	Ghazi Homsi
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	16
الفترة/المكان	13 – 16 مارس 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Excel for Finance
المحاضر	Jesse Milligan
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	17
الفترة/المكان	14 – 16 مارس 2022 / حضور في مقر اتحاد شركات الاستثمار
البرنامج	Cyber Governance, Risk & Compliance
المحاضر	Roland Abi Najem
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	18
الفترة/المكان	27 – 29 مارس 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Business Writing Skills
المحاضر	Feryal El Moghraby
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	19
الفترة/المكان	28 – 30 مارس 2022 / حضور في مقر الشركة الكويتية للمقاصة
البرنامج	Exchange Traded Funds (ETF)
المحاضر	Akram Hammoudeh
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	20
الفترة/المكان	خلال الربع الثاني من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس الخدمات المالية من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	21
الفترة/المكان	خلال الربع الثاني من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الأوراق المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	22
الفترة/المكان	خلال الربع الثاني من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة الدولية في الأوراق المالية والاستثمار
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	23
الفترة/المكان	خلال الربع الثاني من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال دولة الكويت من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	24
الفترة/المكان	22 – 25 مايو 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Financial & Valuation Modeling
المحاضر	Jesse Milligan
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	25
الفترة/المكان	20 – 29 يونيو 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Advanced Business Writing Skills
المحاضر	Paul Saghbini
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	26
الفترة/المكان	خلال الربع الثالث من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	27
الفترة/المكان	خلال الربع الثالث من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة الدولية في الأوراق المالية والاستثمار
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	28
الفترة/المكان	خلال الربع الثالث من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال دولة الكويت من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	29
الفترة/المكان	خلال الربع الثالث من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس الخدمات المالية من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	30
الفترة/المكان	خلال الربع الثالث من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الشهادة الدوليّة في إدارة الثروات والاستثمار - المعتمدة من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	31
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	32
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	المقدمة الدولية في الأوراق المالية والاستثمار
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	33
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	قوانين ولوائح هيئة أسواق المال دولة الكويت من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	34
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	أسس الخدمات المالية من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	35
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الشهادة الدوليّة في إدارة الثروات والاستثمار - المعتمدة من معهد CISI
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	36
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	CISI Risk in Financial Services
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	37
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	حوكمة الشركات الإسلامية Islamic Corporate Governance
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	38
الفترة/المكان	خلال الربع الرابع من عام 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	حوكمة الشركات Corporate Governance
المحاضر	كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	39
الفترة/المكان	30 أكتوبر- 01 نوفمبر 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	التمويل المستدام
المحاضر	د. أحمد طرابلسي
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	40
الفترة/المكان	01 – 03 نوفمبر 2022 / حضور في مقر اتحاد شركات الاستثمار
البرنامج	Emerging Managers Program
المحاضر	هاكوب إمرازيان
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	41
الفترة/المكان	13 – 14 نوفمبر 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	الإجراءات الفنية والإدارية للجمعية العامة في الشركات المساهمة
المحاضر	عماد عبدالله الحسين
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	42
الفترة/المكان	17 – 24 نوفمبر 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Liquidity & Treasury Risk Measurement & Management
المحاضر	Jack Bilalian
جهة الاعتماد	Institute for Financial Analysts (IFA)

م	43
الفترة/المكان	05 – 06 ديسمبر 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية
المحاضر	د. كريم منصور
جهة الاعتماد	أكاديمية التداول The Chartered Institute for Securities & Investment CISI

م	44
الفترة/المكان	12 – 13 ديسمبر 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	Venture Capital Valuation, Term Sheets & Cap Tables
المحاضر	Adam McGowan
جهة الاعتماد	Wall Street Prep

م	45
الفترة/المكان	14 ديسمبر 2022 / حضور في شركة الأنظمة الآلية
البرنامج	حوكمة الشركات
المحاضر	إسماعيل عوده
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	46
الفترة/المكان	25 ديسمبر 2022 / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
البرنامج	آخر المستجدات الخاصة بمخالفات هيئة أسواق المال بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
المحاضر	عمرو محمد حافظ
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

ثانياً: ورش العمل:

م	01
الفترة/المكان	18 أبريل 2022 (يوم واحد) / تدريب إلكتروني من خلال شبكة الإنترنت
ورشة العمل	صانع السوق
المحاضر	أكرم حمودة
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

م	02
الفترة/المكان	06 يونيو 2022 (يوم واحد) / حضور في مقر اتحاد شركات الاستثمار
ورشة العمل	Navigating the Changes to IFRS 2022
المحاضر	Ihab Marzouq
جهة الاعتماد	PricewaterhouseCoopers Al-Shatti & Co. (PWC)

م	03
الفترة/المكان	11 أكتوبر 2022 (يوم واحد) / حضور في مقر اتحاد شركات الاستثمار
ورشة العمل	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال في دولة الكويت
المحاضر	هدى العنزي - د. محمد بركات
جهة الاعتماد	Kuwait Compliance

م	04
الفترة/المكان	06 نوفمبر 2022 (يوم واحد) / حضور في مقر شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
ورشة العمل	Leadership Essentials
المحاضر	هاكوب إمرازيان
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

ثالثاً: محاضرات وندوات عامة:

م	01
الفترة/المكان	14 يونيو 2022 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
الندوة	Key impacts and best practices to adopt for the upcoming changes and updates in the region
المحاضر	PWC Experts
جهة الاعتماد	PricewaterhouseCoopers Al-Shatti & Co. (PWC)

م	02
الفترة/المكان	15 يونيو 2022 (يوم واحد) / تدريب عن بُعد من خلال شبكة الإنترنت
الندوة	The Sustainable Bond Market from the Perspective of Emerging Markets
المحاضر	ICMA Experts
جهة الاعتماد	The International Capital Market Association (ICMA)

م	03
الفترة/المكان	23 نوفمبر 2022 (يوم واحد) / حضور في مقر اتحاد شركات الاستثمار
الندوة	Inclusive Leadership and the Way Forward
المحاضر	Dr. Arezo Harraf
جهة الاعتماد	مركز دراسات الاستثمار التابع لاتحاد شركات الاستثمار Investment Studies Center (ISC) @ Union of Investment Companies (UIC)

رابعاً: فعاليات تدريبية نظمتها جهات أخرى:

* الهيئة العامة للاستثمار:

م	01
الفترة/المكان	20 - 24 مارس 2022 (5 أيام) / مبنى الهيئة العامة للاستثمار الرئيسي
البرنامج	Artificial Intelligence (AI) in Portfolio Management
المحاضر	Dr. Islam El-Maddah
جهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA)

م	02
الفترة/المكان	27 - 30 مارس 2022 (4 أيام) / مبنى الهيئة العامة للاستثمار الرئيسي
البرنامج	Financial Skills Development with Python Fundamentals
المحاضر	Dr. Islam El-Maddah
جهة الاعتماد	The Training Center of Kuwait Investment Authority (KIA)

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

التقرير المالي

البيانـات الماليـة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

مع تقرير مراقب الحسابات المستقل

اتحاد شركات الاستثمار

UNION OF INVESTMENT COMPANIES

المحتويـــات

تقرير مراقب الحسابات المستقل	89
بيان المركز المالي	93
بيان الإيرادات والمصروفات	94
بيان التدفقات النقدية	95
إيضاحات حول البيانات المالية	96

RSM البزيع وشركاهم
برج الراية 2، الطابق 41 و42
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت 22961000 965 +
ف 22412761 965 +
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس الادارة المحترمين
اتحاد شركات الاستثمار
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الـــرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لاتحاد شركات الاستثمار «الاتحاد» والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للاتحاد كما في 31 ديسمبر 2022، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2).

أساس ابداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الاتحاد وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا.

أمـــر أخـــر

قامت الإدارة بإعداد هذه البيانات المالية وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الايضاح رقم (2) لأغراضها الخاصة ووفقا لنظامها الأساسي وبالتالي قد لا تكون مناسبة للاستخدام من قبل أطراف أخرى.

مسؤوليات الإدارة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية بشكل عادل وفقا للسياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (2)، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الإحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية، تكون إدارة الاتحاد مسؤولة عن تقييم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الاتحاد أو إيقاف أنشطته أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك، كما أن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للاتحاد.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء سواء كانت منفردة أو مجتمعة.

والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الفروقات المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للاتحاد.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة الاتحاد.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الاتحاد على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

لقد قمنا بالعرض على المسؤولين عن الحوكمة، وضمن أمور أخرى، خطة وإطار وتوقيت التدقيق والأمور الجوهرية الأخرى التي تم اكتشافها، بما في ذلك نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
12 فبراير 2023

اتحاد شركات الاستثمار
بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2022	2021
الموجودات			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**32,059**	1,087,532
ودائع لأجل	3	**1,035,000**	-
أرصدة مدينة أخرى	4	**25,649**	3,159
ممتلكات ومعدات	5	**112,602**	145,877
مجموع الموجودات		**1,205,310**	1,236,568
المطلوبات وأموال الاتحاد			
المطلوبات:			
أرصدة دائنة أخرى	6	**52,749**	48,053
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	7	**63,284**	57,083
مجموع المطلوبات		**116,033**	105,136
أموال الاتحاد:			
الفائض المتراكم في بداية السنة		**1,131,432**	1,102,485
(النقص) الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة		**(42,155)**	28,947
الفائض المتراكم في نهاية السنة		**1,089,277**	1,131,432
مجموع المطلوبات وأموال الاتحاد		**1,205,310**	1,236,568

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (10) تشكل جزءا من البيانات المالية

رئيس مجلس الإدارة
صالح صالح السلمي

اتحاد شركات الاستثمار
بيان الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2022	2021
الإيرادات:			
اشتراك الأعضاء		**131,000**	175,000
صافي إيرادات تدريب	8	**37,093**	41,834
إيرادات ودائع لأجل		**24,342**	13,057
إيرادات أخرى		**1,081**	-
مجموع الإيرادات		**193,516**	229,891
المصروفات والأعباء الأخرى:			
مصاريف عمومية وإدارية	9	**(200,137)**	(166,108)
استهلاك	5	**(35,534)**	(34,836)
مجموع المصروفات والأعباء الأخرى		**(235,671)**	(200,944)
(النقص) الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة		**(42,155)**	28,947

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (10) تشكل جزءا من البيانات المالية

اتحاد شركات الاستثمار
بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	2022	2021
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
(النقص) الزيادة في الإيرادات عن المصروفات للسنة	**(42,155)**	28,947
تسويات:		
استهلاك	**35,534**	34,836
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**6,201**	6,202
إيرادات ودائع لأجل	**(24,342)**	(13,057)
	(24,762)	56,928
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
أرصدة مدينة أخرى	**(1,687)**	21,019
أرصدة دائنة أخرى	**4,696**	(23,701)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية	**(21,753)**	54,246
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
صافي الحركة على ودائع لأجل	**(1,035,000)**	1,022,000
المدفوع لإضافات على ممتلكات ومعدات	**(2,259)**	(22,200)
إيرادات ودائع لأجل مستلمة	**3,539**	13,057
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية	**(1,033,720)**	1,012,857
صافي (النقص) الزيادة في نقد في الصندوق ولدى البنوك	**(1,055,473)**	1,067,103
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة	**1,087,532**	20,429
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة	**32,059**	1,087,532

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (10) تشكل جزءا من البيانات المالية

اتحاد شركات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1- التأسيس والنشاط

تم تشكيل اتحاد شركات الاستثمار (سابقا – اتحاد الشركات الاستثمارية) (فيما يلي "الاتحاد")، طبقا لأحكام الباب الثالث عشر من قانون العمل في القطاع الأهلي رقم (38) لسنة 1964، وقد تم إشهار الاتحاد بموجب القرار الوزاري رقم (184) لسنة 2004، والذي تم نشره في جريدة كويت اليوم العدد (699) السنة الحادية والخمسون بتاريخ 9 يناير 2005، إن الاتحاد مسجل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتاريخ 29 ديسمبر 2004.

إن عنوان الاتحاد المسجل هو: ص.ب 27555 الصفاة – الرمز البريدي 13136 دولة الكويت، مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت – الدور الميزانين.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل رئيس مجلس إدارة الاتحاد بتاريخ 12 فبراير 2023. إن الجمعية العامة السنوية للاتحاد لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تتلخص السياسات المحاسبية الهامة وفقا لهذا المبدأ فيما يلي:

أ. أسس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للاتحاد، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل حول استحقاق الإيرادات.

ب. الأدوات المالية:

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي نقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع لأجل.

الموجودات المالية

ودائع لأجل:

إن ودائع لأجل يتم إيداعها لدى بنوك ولها فترة استحقاق تعاقدية لأكثر من 3 أشهر.

جـ. ممتلكات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
أثاث وديكورات	5
أجهزة حاسب آلي	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

د. انخفاض قيمة الموجودات:

في نهاية الفترة المالية، يقوم الاتحاد بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على الاتحاد تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الإيرادات والمصروفات إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

هـ. مخصص مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

و. تحقق الإيرادات:

يتبع الإتحاد الأساس النقدي في إثبات إيرادات اشتراكات الأعضاء، إيرادات تدريب الأعضاء، رسوم الانتساب، إيرادات الودائع لأجل والإيرادات الأخرى.

ز. المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الاتحاد التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ح. عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية.

إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن إيجار يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي (الاتحاد كمستأجر)

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الإيرادات والمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة فترة الإيجار.

ط . الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

3- ودائع لأجل

يتراوح معدل الفائدة الفعلي على الودائع لأجل من 2% إلى 3.5% سنويا، وتستحق هذه الودائع تعاقديا بمعدل من 90 إلى 365 يوم.

4- أرصدة مدينة أخرى

	2022	2021
إيرادات مستحقة	**20,803**	-
تأمينات مستردة	**2,558**	2,558
موظفون مدينون	**38**	601
مصاريف مدفوعة مقدما	**2,250**	-
	25,649	3,159

5- ممتلكات ومعدات

	أثاث وديكورات	أجهزة حاسب آلي	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
التكلفة:				
في 1 يناير 2021	122,452	36,061	-	158,513
إضافات	12,539	5,005	4,656	22,200
في 31 ديسمبر 2021	134,991	41,066	4,656	180,713
إضافات	632	1,627	-	2,259
في 31 ديسمبر 2022	**135,623**	**42,693**	**4,656**	**182,972**
الاستهلاك المتراكم:				
المحمل خلال السنة	26,638	8,198	-	34,836
في 31 ديسمبر 2021	26,638	8,198	-	34,836
المحمل خلال السنة	27,087	8,447	-	35,534
في 31 ديسمبر 2022	**53,725**	**16,645**	**-**	**70,370**
صافي القيمة الدفترية:				
في 31 ديسمبر 2022	**81,898**	**26,048**	**4,656**	**112,602**
في 31 ديسمبر 2021	108,353	32,868	4,656	145,877

6- أرصدة دائنة أخرى

	2022	2021
مصاريف مستحقة	**1,500**	1,000
دائنو مقاولين	**33,476**	33,476
إجازات موظفين مستحقة	**17,465**	13,577
إيرادات محصلة مقدما	**308**	-
	52,749	48,053

7- مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2022	2021
الرصيد في بداية السنة	**57,083**	50,881
المحمل على السنة	**6,201**	6,202
الرصيد في نهاية السنة	**63,284**	57,083

8- صافي إيرادات تدريب

	2022	2021
إيرادات تدريب	**76,438**	91,476
مصاريف تدريب	**(39,345)**	(49,642)
	37,093	41,834

9- مصاريف عمومية وإدارية

	2022	2021
تكاليف موظفين	**123,317**	105,334
إيجارات	**30,696**	30,696
مصاريف دعاية وإعلان ومطبوعات	**16,505**	9,914
اشتراكات	**11,403**	6,847
أتعاب مهنية	**5,000**	5,000
ندوات ومؤتمرات	**5,000**	1,200
اتصالات	**2,772**	147
صيانة	**1,650**	1,383
قرطاسيه	**1,099**	752
أخرى	**2,695**	4,835
	200,137	166,108

10- المطالبات القضائية

يوجد لدى الاتحاد مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الاتحاد ضد الغير ومن الغير ضد الاتحاد، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة الاتحاد، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية للاتحاد، وعليه، لم يقم الاتحاد بقيد أي مخصصات عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المرفقة.

اتحاد شركات الاستثمار

UNION OF INVESTMENT COMPANIES

اتحاد شركات الاستثمار
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

Mezzanine, Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building,
Mubarak Al-Kabeer Street, Qibla, Kuwait City
P.O. Box : 27555 Safat, 13136 Kuwait
Tel.: +965 2228 0370 • Fax: +965 22490091/2
E-mail: uic@unioninvest.org • www.unioninvest.org